المصارف
Al-Masarif

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

◄ المناطق الصناعية.. ركيزة تنموية يحتاجها اليمن

◄ البنوك اليمنية تعمل في ظروف استثنائية (حوار العدد)

◄ كورونا وضرورة الاستعداد المستمر للمواجهة

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

البنك الأهلي اليمني.. مسيرة أكثر من نصف قرن

(ملف خاص)

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١٤) مارس ٢٠٢١
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association - Concerned with economic, financial and banking aspects - Issue (14) March 2021

جمعية البنوك اليمنية:

الامتثال عامل النجاح الأول

شركة الحزمي للصرافة ALHAZMI EXCHANGE CO
natco Information Technology
Yemen Mobile
البريد اليمني Yemen Post
البنك الأهلي اليمني National Bank Of Yemen
بنك الكريمي
بنك سبأ الإسلامي SABA ISLAMIC BANK
IBY
YKB
بنك الأمل AL-AMAL ISLAMIC BANK

ALKURAIMI BANK
ISLAMIC MICROFINANCE
Right Beside You ... دوماً معك

بنك الكريمي
للتمويل الأصغر الإسلامي

أنا موّلت ورشتي

أنت أيش سويت؟

بنك الكريمي.. معك لتطوير مشروعك

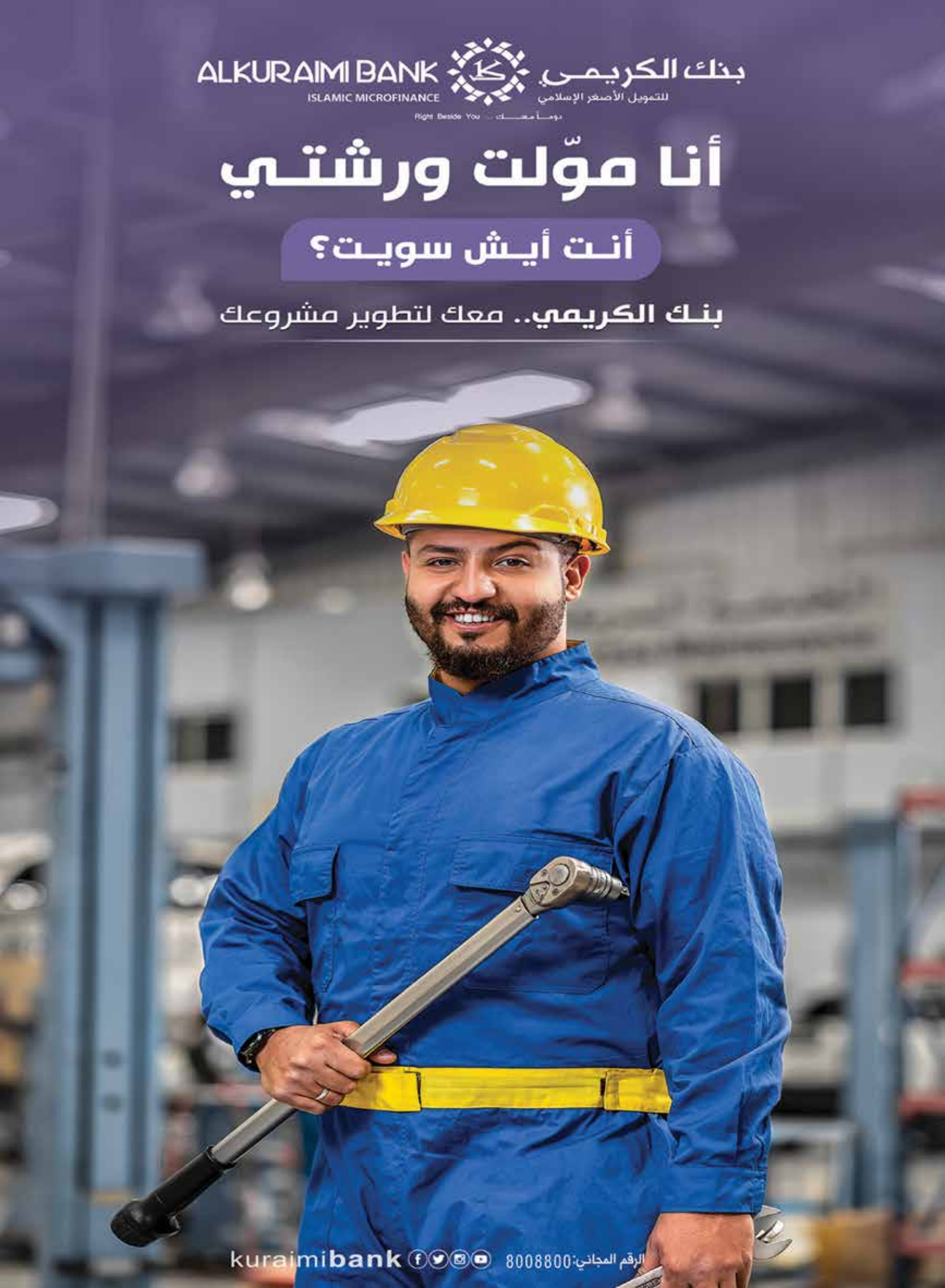

kuraimibank

الرقم المجاني: 8008800

بنك الأمل
للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

بيس
pyes
دائماً معك ..
with you ..

خدمة النقود الإلكترونية من بنك الأمل

حوالتك في لحظات

عبر أكبر شبكة وكلاء منتشرة في اليمن

دائماً معك ..
with you ..

قارن واتخذ قرارك !

واستثمر اموالك في المكان الصحيح

	ريال يمني	عملة أجنبية
ودائع أجلـه	11%	3.5%
ودائع التوفير	6%	2.25%

بنك الأمل يوزع أعلى نسب الأرباح على أموال المودعين

بنك الأمل للتمويل الأصغر

" ليس مُجرد بنك "

بل مسئولية إجتماعية ، وشمول مالي اوسع
وقِبلة للمنظمات العاملة في المجال التنموي والإنساني

بنـك الإنسانيـــة

Humanitarian Bank

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (14) مارس 2021

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد القاضي

مستشـار هيـئة التحريـر
نجيب العدوفي

عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنوك 06-13

مدير عام بنك اليمن الدولي لـ(المصارف):
يتطلب النجاح جهوداً قادرة على مواجهة التحديات

6.3 تريليونات ريال حجم الدين العام الداخلي

البيتكوين.. من ورقة بحثية إلى هاجس يؤرق الدول والبنوك

26 صلاح الفائق

رئيس الوطنية للتمويل لـ(المصارف):
العلاقة بين البنوك ومؤسسات التمويل علاقة شراكة وتكامل

39 6 من العاملين في البنوك اليمنية يحصلون على شهادة الـ CAMS

معهد الدراسات المصرفية ينفذ 82 برنامجاً تدريبياً خلال 2020

برامج التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني (2)

36 عبده الصياد

الاقتصاد العالمي يخسر تريليونات الدولارات سنوياً بسبب القرصنة الإلكترونية (Getty)

نشأة ا لبنوك المركزية و وظائفها

30 حسين قعطبي

كورونا يرفع الدين العام العالمي إلى 89,6 تريليون دولار خلال 2020

البنك الأهلي اليمني ينظم فعالية بصنعاء حول دور البنوك اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

توالت التحديات التي واجهت القطاع المصرفي اليمني خلال السنوات الأخيرة وتنوعت في مسبباتها ومضاعفاتها، وتحمل القطاع تبعاتها بعزيمة وثبات، وكان للتماسك والموقف الموحد لمؤسسات القطاع المصرفي الدور الحاسم في تعزيز الصمود وضمان استمرارية النشاط المصرفي.

لسنا هنا بصدد استعراض الأزمات التي مر بها هذا القطاع أو تحليل أسبابها، ولكننا نُذَكِرَ فقط بأهم المحطات التي تعرض فيها القطاع المصرفي لتحديات وعراقيل كانت غايَة في الصعوبة والتعقيد، والاستراتيجية التي اعتمدها كوسيلة لمواجهتها.

كورونا وضرورة الاستعداد المستمر للمواجهة

لقد بدأت سلسلة الأزمات بالقيود التي فُرِضت على التعاملات الخارجية للبنوك اليمنية والتي خَلَقت موقفاً صعباً أمام البنوك المحلية، تمكنت البنوك من مواجهته بجهود مضاعفة منها لتوثيق العلاقة مع العدد المحدود من البنوك الخارجية التي استمرت في التعامل مع البنوك اليمنية، والاستغلال الأمثل لتلك المنافذ التي ظلت متاحة لها، وهو ما مكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها لمؤسسات النشاط الاقتصادي، وساعدها على توفير الاحتياجات المعيشية الضرورية للمواطنين ولو بحدها الأدنى واتضح جلياً بعد ذلك أن أزمة العلاقة مع البنوك الخارجية لم تكن حدثاً منعزلاً عما تلاه من أزمات وتعقيدات، بل إن أزمة العلاقات كانت تمثل جبل الجليد الذي يخفي في طياته العديد من المفاجآت والمخاطر.

بعد ذلك تتابعت الأزمات بداية بالحظر على ترحيل النقد من العملة الأجنبية، ومروراً بأزمة السيولة المحلية، وانقسام السلطة النقدية، وإغراق السوق بالبنكنوت المصدر دون ضوابط، وما تلا ذلك من مضاعفات أثرت على سعر العملة الوطنية وخلقت سعرين مختلفين للعملة الواحدة واوجد الانقسام في السلطة النقدية الكثير من الصعوبات والتعقيدات أمام نشاط المؤسسات المصرفية، وعرضت قياداتها لصنوف من التعسفات، وبالرغم من أن الوسائل المتاحة للبنوك في مواجهة تلك التحديات كانت محدودة جداً، فقد كانت تلك الوسائل فعالة وحاسمة.. وكان الموقف الموحد للبنوك، المنطلق من أهمية التزام الحياد والمهنية في العمل، والتقييم الموضوعي للمستجدات، في إطار من التعاون الوثيق والتنسيق الفعال فيما بينها من اهم المرتكزات الأساسية للاستراتيجية المعتمدة لمواجهة التحديات القائمة.

وجاءت أزمة كورونا كإضافة مأساوية إلى سلسلة التحديات الكارثية التي واجهت مؤسسات القطاع المصرفي والعاملين فيه، وهي أزمة تختلف كثيراً عن سابقاتها في الأبعاد وشمولية المخاطر، حيث ألقت بتأثيراتها الضارة على كل فئات المجتمع وكل قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد استنهض المجتمع كل طاقاته لتعزيز قدرات التصدي لتلك الجائحة الكارثية.

ولم تكن البنوك لتتخلف عن ركب التصدي والمواجهة للكارثة الجديدة، فأكدت مرة أخرى التزامها بالوقوف إلى جانب أبناء هذا الشعب الصامد والصابر، ومرة أخرى تتأكد صحة الاختيار وفاعلية الاستراتيجية المعتمدة للمواجهة، تلك الاستراتيجية المنطلقة من الموقف الموحد لجميع البنوك إزاء التحديات القائمة والتنسيق الوثيق فيما بينها في الاستجابة لمتطلبات المواجهة، وعملت البنوك بتنسيق وثيق مع السلطات المعنية بمكافحة الأوبئة على حشد الامكانيات ودعم وتحديث وسائل المكافحة في إطار من التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني مما ساعد في رص الصفوف وتوحيد الجهود للتصدي للكارثة، وقامت جمعية البنوك اليمنية بوضع خطة طوارئ شاملة تضمن التصدي لتطورات تلك الكارثة والمضاعفات المتوقعة لها في إطار القطاع المصرفي، الامر الذي ساعد على تعزيز جهود الاستجابة والتخفيف من وقع الكارثة وتوفير وسائل الحماية للعاملين في هذا القطاع، مع ضمان الاستمرارية لنشاط المؤسسات المصرفية، وتمكينها من القيام بالدور المناط بها في تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي وضمان استمرارية تدفق السلع الضرورية إلى الأسواق اليمنية.

وفي هذا الوقت وبعد أن كان العالم، والشعب اليمني جزءاً منه، قد بدأ في تنفس الصعداء مستبشراً بإمكانية زوال هذا الوباء الفتاك، فاجأتنا الأحداث بتجدد مظاهر الكارثة وبدأت حالات الإصابة المبلغ عنها في الظهور مرة أخرى في المراكز الحضرية للبلاد، وهو ما يفرض علينا استشعار المسؤولية وإدراك المخاطر القادمة وتعزيز قدرات المكافحة مستوعبين كل الدروس التي وفرتها لنا تجربة المكافحة خلال الفترة الماضية، وعلينا أن نبقى على أهبة الاستعداد والجاهزية لمواجهة الخطر المتوقع قبل أن يستفحل وتصعب مواجهته.

نعيد فنذكر مرة أخرى باستراتيجية المواجهة التي تم تطويرها واعتمادها من قبل الجمعية والبنك المركزي لتنظيم عملية التصدي والمكافحة في القطاع المصرفي، وعلينا الشروع، دون تأخير، بمراجعة الخطة وتحديثها بما يستوعب كل المستجدات وأن نظل على يقضة تامة لمراقبة كل التطورات ومواجهة كل الاحتمالات.

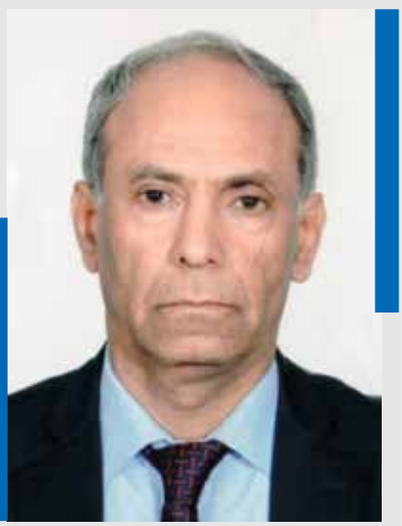

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

يعمل القطاع المصرفي وفق استراتيجية المواجهة التي تم تطويرها واعتمادها من قبل الجمعية والبنك المركزي لتنظيم عملية التصدي والمكافحة لآثار فيروس كورونا

بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يستقبل وفد برنامج الأغذية العالمي WFB

وفد البرنامج يشيد بترتيبات البنك وإجراءاته المرنة والآمنة للعملاء

استقبل بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي ممثلاً في مساعد الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع (أم فلوس) ومدير إدارة المنظمات وفداً من برنامج الأغذية العالمي يرأسهُ المدير الإقليمي السيدة Corinne Fleischer وممثل البرنامج في اليمن السيد Laurent Bukera يوم الأربعاء الموافق 10 مارس 2021.

واستعراض اللقاء سير عملية الصرف لمشروع التحويلات النقدية (Cash Based Transfer CBT) في أمانة العاصمة عبر مواقع الدفع التي خصصها البنك وذلك من خلال نظام البصمة.

وأشاد وفد برنامج الأغذية العالمي بترتيبات البنك واجراءاته السهلة والمرنة والآمنة للعملاء.

كما استمع الوفد من بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي إلى شرح حول جهود البنك وقدرته على الصرف في كل المديريات اليمنية وخبرته الطويلة للدفع عبر نظام البصمة .

وأن نظام البنك تم تطويره للعمل على ذلك سواء بوجود انترنت او بدون انترنت (Offline) من خلال مواقع الصرف الثابتة والإيصالية لضمان وصول أقرب للمستفيدين وتوفير الوقت والجهد عليهم. وقدم البنك توضيحاً حول المعوقات والطرق التي استخدمها للتغلب عليها.

يذكر أن بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يقوم بصرف المساعدات النقدية الإنسانية للعديد من المنظمات الدولية والمحلية عبر شبكة انتشار تصل لأكثر من 3000 فرع ووكيل (أم فلوس) وأكثر من 10 آلاف موقع دافع ثابت ومتنقل في كافة انحاء مديريات اليمن.

وبذلك يكون البنك الأكثر انتشاراً وقرباً للعملاء أينما كانوا توافقاً مع شعاره " دوماً معك".

تحت عنوان (عقد من التميز والنجاح)..

الكريمي يحتفي بإنجازات البنك في مجال التمويل الأصغر

أقام بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي ملتقاه السنوي السابع لفريق التمويل بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس التمويل الأصغر في البنك، واستعرض الحفل إنجازات البنك في مجال التمويل الأصغر الذي تعدّت الـ 41 ألف تمويل بإجمالي 43 مليار ريال في كافة القطاعات.

وفي الحفل الذي حضرته قيادات البنك وكادر التمويل من كافه محافظات الجمهورية تم تكريم المتميزين لفريق التمويل الذين كان لهم دور كبير في صناعة التمويل الأصغر في اليمن.

ويُساهم بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين معيشة الفرد والمجتمع عن طريق خدمات مالية متنوعة ومنها دعم المنشآت الصغيرة وتمويلها، حيث لديه ثلاثة أقسام للتمويل تتمثل في التمويل الصغير جداً، والتمويل المتوسط، والتمويل الزراعي.

ويفتتح فرعين جديدين في صنعاء وإب

افتتح بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي فرعين جديدين، الأول في العاصمة صنعاء بمنطقة سعوان شارع الأربعين، ويُعد هذا الفرع رقم 147، والثاني في محافظة إب بمفرق حبيش، وهو الفرع رقم 148، ويقدم هذان الفرعان كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

الجدير بالذكر أن بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي من أكثر البنوك اليمنية انتشاراً بفروعه وخدماته المتعددة و المتنوعة حيث يقوم على دراسة احتياجات كل منطقة لخدماته المالية والمصرفية ويقوم بفتح فروعه بناء على دراسات احتياجات المنطقة الجغرافية وبما يحقق الوصول إلى خدماته بكل سهولة ويسر ودون عناء، وبما يلبي طموحات واحتياجات عملائه.

Yeah Money

بامكانك استلام حوالة

ياه موني

عبر شبكات وكلائنا:

الرقم المجاني CDMA: 8005959 GSM: 5959 الرقم الثابت 01-200485 01-212738

في ورشة العمل المعنونة بـ (دور مسؤوليات البنوك اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب):

جمعية البنوك: تعزيز الامتثال لدى البنوك يحقق استعادة الروابط مع البنوك والمؤسسات المالية الخارجية

شاركت جمعية البنوك اليمنية في الفعالية المعنونة بـ(دور مسؤوليات البنوك اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، والتي نظمها البنك الأهلي اليمني مؤخراً بالعاصمة صنعاء، حيث شاركت الجمعية بورقة قدمها الأستاذ/ أكرم الجرموزي -عضو مجلس إدارة الجمعية-مدير دائرة الدراسات والبحوث في الجمعية.

وأشارت الورقة المقدمة من جمعية البنوك إلى أن البنوك تُعد المستهدف الرئيسي في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويرجع ذلك إلى دور البنوك في خدمة أكبر شريحة من المجتمع اليمني دون استثناء في تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديداً عمليات الصرف، والحوالات المالية المحلية والخارجية، والخدمات الالكترونية، وفتح الاعتمادات المستندية، وغيرها من العمليات سواء التقليدية أو الالكترونية التي تعتبر وسيلة لتستغل من أجل إخفاء مصدر المال غير المشروع أو تمرير عمليات مصرفية غير مشروعة.

وأكدت الورقة أن الجهاز المصرفي يتعرض لمخاطر عالية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، والدخول في تصنيف دولي، كما حدث في عام 2012 بدخول الجمهورية اليمنية في قائمة مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) مما انعكس سلباً على السمعة الدولية للبلاد، وقيام الكثير من البنوك والمؤسسات المالية المراسلة في الخارج بوقف تعاملاتها مع البنوك اليمنية.

الجهود المحلية للحد من جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وكون عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، والإضرار بمؤسسات القطاع المالي التي تعتبر حيوية للنمو الاقتصادي، ويقلل من حجم الإنتاج الحقيقي للاقتصاد، أتت جهود البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال متزامنة مع الجهود المحلية والدولية للحد من تأثيرات هذه الظاهرة على البنوك والاقتصاد الوطني والعالمي على حدٍ سواء، وأصبح إلزاماً عليها في تنفيذ برامج مستمرة للتدريب والتوعية لجميع العاملين في البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تنفيذ إجراءات واضحة لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها والتأكد من شرعية ومصادر العمليات المالية.

ولهذا أولت البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية والجهات الرقابية والإشرافية ذات الصلة، الاهتمام والتعاون المشترك المستند على التشريعات المحلية والمعايير الدولية، بتفعيل إجراءاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالقانون رقم (1) لسنة 2010 وتعديلاته، وبالتعميم الصادر عن البنك المركزي رقم (5) لسنة 2018 لتعزيز دور مسؤول الامتثال واستقلاليته لتنفيذ إجراءات التعرف على العملاء ومراقبة المعاملات المالية المشبوهة وضمان التطبيق الكامل للقانون.

جهود القطاع المصرفي اليمني في مكافحة هذه الجريمة

إن عمليات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي المستند أساساً إلى مجموعة من التشريعات والضوابط التي تصدرها الحكومة والجهات الرقابية والإشرافية ذات الصلة، والتي تسعى البنوك بشكل مستمر إلى اثبات حسن التطبيق على انظمتها المصرفية للرقابة على العمليات غير العادية وبذل العناية الواجبة في تنفيذ سياسات وإجراءات الامتثال، عن معرفة هوية العميل فحسب وإنما تمتد أيضاً إلى مراقبة الأنشطة التي يمارسها على حساباته البنكية من أجل التعرف على المعاملات التى لا تتفق مع المعاملات الطبيعية للعميل، كما يؤمن القطاع المصرفي بأن تعزيز إجراءات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك هو عامل النجاح الأول لتحسين سمعة القطاع المصرفي اليمني، وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية الدولية على استعادة الروابط مع البنوك والمؤسسات المالية اليمنية،ولا بد من رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وبين مؤسسات القطاع المالي والمصرفي، وتضامنهم جميعاً في تحمل مسؤولية تنقية القطاع المالي والمصرفي من أية شوائب تسيء إلى الدور الذي يضطلع به في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويؤثر على علاقاته بالمؤسسات المالية الدولية، وعلينا العمل وفقاً لإستراتيجية فعالة ومتكاملة لتعزيز نشاط المكافحة وإبراز الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي والجهات الحكومية المعنية في مكافحة الأنشطة المشبوهة ورفع الوعي بين أوساط الجمهور بالمخاطر المترتبة عليها وأن الامتثال لمكافحة هذه الجريمة هي مسؤولية الجميع.

يجب رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وبين مؤسسات القطاع المالي والمصرفي

القطاع المصرفي وتطبيق برنامج الامتثال طبقاً للمعايير الدولية الحديثة

حتى يتسنى لنا التأكيد بأن القطاع المصرفي يطبق برنامج امتثال متكامل الأركان طبقاً للمعايير الدولية الحديثة ذات الصلة، بما يتضمنه من سياسات وإجراءات وضوابط وكوادر مؤهلة ومدربة تحوز ارفع الشهادات المهنية العالمية، نضع ملخصاً موجزاً عن جهود البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى النحو التالي:

1- عملت البنوك على تطوير منهج مستند على المخاطر، لمراقبة العمليات المالية بما يتناسب مع نوع النشاط ونوع العمليات المصرفية ونوع العملاء، وفقاً لدرجة المخاطر المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤكد على ضرورة أن يأخذ البنك في الاعتبار عناصر المخاطر التالية: (**مخاطر العميل، ومخاطر**

إنشاء قاعدة بيانات تساعد على قياس وتقييم مخاطر عدم الامتثال وتحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المنتج ومخاطر الخدمة، ومخاطر المنطقة الجغرافية).

2- تقوم إدارة الامتثال لدى البنوك بتحديث دليل إجراءات وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري، بما يتناسب مع المتطلبات المحلية والدولية الحديثة.

3- تراقب إدارة الامتثال في معظم البنوك العمليات غير العادية باستخدام نظام آلي يسمى بنظام «مكافحة غسل الأموال» «AML Monitoring System» يساعد في تنفيذ الرقابة اليومية.

4- قامت معظم البنوك بتزويد إدارة الامتثال بنظام مراقبة العقوبات التابع لشركة سويفت، الذي يمنع تمرير أية عملية مصرفية لأشخاص أو كيانات مدرجة في قوائم الحضر.

5- تطبق البنوك حزمة من السياسات والاجراءات المستندة على القوانين والمعايير الدولية منها:

- السياسات العامة في مكافحة غسل الاموال AML POLICY MANUAL
- دليل إجراءات» اعرف عميلك KYC».
- سياسات قبول العملاء CUSTOMER'S ACCEPTANC POLICY
- دليل الحوكمة GOVERNANCE GUIDE LINE

6- سياسة الابلاغ عن مخالفات.

7- إنشاء قاعدة بيانات تساعد على قياس وتقييم مخاطر عدم الامتثال وتحقيق متطلبات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب مما تساعد على إدارة ملفات الاشتباه، وملفات الحوالات الخارجية الصادرة والواردة، وحفظ وثائق وسجلات العملاء بعد إغلاق الحساب لمدة 5 سنوات حسب المدة القانونية.

8- بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية تم تنفيذ برامج تدريب لعدد من الكوادر المتخصصة لدى البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحصول على شهادة اخصائي معتمد في مكافحة غسل الاموال CAMS لعدد 42 مشاركاً، مما يعزز من تنفيذ إجراءات الامتثال لدى البنوك سواءً على المستوى المحلي أو الخارجي.

9- تولي البنوك العاملة في اليمن أهمية كبيرة للتعاون مع وحدة جمع المعلومات المالية خاصة في سرعة الرد على الاستعلامات وطلبات توفير كشوفات لحسابات العملاء المستعلم عنهم وغيرها من المعلومات.

10- تسعى البنوك إلى أتمتت وظيفة الامتثال وتزويدها بأحدث التقنيات والأنظمة (نظام الاوفاك - نظام مراقبة العمليات - نظام اعرف عميلك - نظام الحفظ والارشفة... الخ).

11- تقوم جمعية البنوك برفع تقرير الامتثال السنوي المجمع للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

بنك الأمل للتمويل الأصغر..

قوة البناء .. جودة الخدمة .. ثقة العملاء والشركاء محليا ودوليا

البناء المؤسسي، التطوير، الدراسات والبحوث، التكنولوجيا المالية، البنوك الإلكترونية الحديثة، المنصات الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي.. كلمات مثيرة وتطورات في مجال صناعة التمويل الأصغر من شأنها خلق نماذج أعمال جديدة للشمول المالي.

إن تطور الآليات والأساليب في صناعة التمويل الأصغر تتطلب معلومات جيدة لخدمة الفقراء بطريقة مسؤولة اجتماعيا. وهذا يتطلب مستوى عال من التحضير والاستعداد والتخطيط وتوفير المستلزمات الأساسية للخروج إلى عالَم المنافسة.

ويعتبر بنك الأمل للتمويل الأصغر النموذج الرائد على المستوى المحلي والإقليمي في تطوير قطاع التمويل الأصغر فأصبح نموذجاً يحتذى به، بل أن بعض البنوك التي تعمل خارج قطاع التمويل الأصغر بدأت في تطبيق تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر فأنشأت قطاعات للتمويل الأصغر لما رأته من نجاحات لبنك الأمل وحصوله على جوائز عالمية.

ولعل من أبرز نجاحات بنك الأمل للتمويل الأصغر هو السير وفق أهداف واضحة وتحقيق نتائج كان لها الأثر البارز محلياً بثقة عملائه وخارجياً بثقة المانحين.

لقد أضاف بنك الأمل للتمويل الأصغر قيماً مضافة في قطاع التمويل الأصغر بشكل خاص والقطاع المصرفي بشكل عام شكلت نقاط قوة له وجعلت منه تجربة رائدة ومن هذه القيم التالي:

• جوانب مادية ملموسة متعلقة بالخدمات المقدمة للجمهور؛ عززت من أسلوب الاتصال الفعّال مع الجمهور.

• قدرة البنك على تقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها العميل وبدقة ترضي طموحه ووفاء البنك بالتزاماته؛ فعززت من ثقة العملاء بالبنك.

• الاستجابة السريعة لشكاوى العملاء واحتياجاتهم؛ مما عزز من قوة العلامة التجارية للبنك، ورعاية مصالح العملاء والريادة في السوق.

• تقديم خدمات مصرفية والكترونية متنوعة ومستدامة؛ فكان لها الأثر في توسيع قاعدة الشركاء وتعزيز العلامة التجارية لاسم البنك داخلياً وخارجياً.

• أنظمة أكثر سهولة تيسر خدمة المستهدفين اجتماعياً في أي وقت وأي مكان بكل سهولة؛ عززت من الصورة الذهنية للبنك في أوساط المجتمع فارتبط إسم البنك اليوم بخدمات الشباب وتمويلات المرأة ومنح ريادة الأعمال والمساعدات الإنسانية فما أن يُذكر أياً من هذه المصطلحات إلاّ ويُذكر معها بنك الأمل للتمويل الأصغر.

• يعد البنك المؤسسة المالية الوحيدة في اليمن التي تقدم بجانب الخدمات المالية خدمات غير مالية عبر مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال التابعة للبنك والتي منحت البنك عمقاً في تدخله التنموي من خلال تكاملية الخدمات المالية وغير المالية ودمج الخدمات غير المالية ضمن خدماته.

إن هذا التميز يبنى على متانة الشراكة بين البنك وعملائه من خلال اهتمامه بالعملاء فهم بالنسبة له شركاء وليس مجرد مودعين أو طالبي تمويلات وتنتهي بذلك العلاقة؛ بل العلاقة هي شراكة دائمة ومستمرة فيقدم البنك لعملائه خدمات مالية وغير مالية ويعتبر البنك الأول والوحيد في اليمن الذي يقدم خدمات غير مالية لعملائه. فعلى سبيل المثال بلغ عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية في مجال التدريب والاستشارات خلال العام 2020م 4 الاف و150 مستفيداً ومستفيدة من 201 برنامج تدريبي في مختلف المجالات .

ومن خلال التحليل والاستقراء لنتائج الأداء التشغيلي والاجتماعي لبنك الأمل للتمويل الأصغر منذ نشأته إلى اليوم نجد أنه النموذج الذي امتدت ظلاله الى جميع أفراد المجتمع اليمني من خلال استخدام سياسات التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة كوسيلة وأداة نشطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث تعتبر هذه الاستراتيجيات من الأدوات الفعالة في مضاعفة الانتاج وتوفير فرص العمل والحد من الفقر والتمتع بمزايا الاستقرار والامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات المالية وغير المالية للمشروعات الصغيرة الخاصة بشرائح المجتمع الأشد ضعفاً والنساء والرجال الذين يعملون بأجور منخفضة للغاية وكذلك شرائح المجتمع المهمشة في المناطق النائية ولصغار المنتجين وللحرفيين ولـلأسر المنتجة والمهنيين والفقراء منخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية الرسمية. فقام البنك بدعم مشاريع الشباب خلال العام 2020م بتقديم 3,297 منحة عينية و2,453 منحة تدريبية ممولة من الاتحاد الأوروبي منها 57% للشباب من الذكور و43% إناث وخلق 12,695 فرصة عمل جديدة.

كل ذلك النجاح جعل المنظمات المحلية والدولية والمانحين يضعون ثقتهم الكاملة في بنك الأمل للتمويل الأصغر فكانت الشراكة المحلية والدولية لأكثر من 20 جهة محلية ودولية وذلك لما لمسوه من إسهامات البنك في التخفيف من معاناة الفئات الأشد ضعفاً وسعيه لمساعدة الفقراء للتخرج من دائرة الفقر، وتنشيط عجلة الاقتصاد بتمويل مشاريع الشباب والنساء والمشاريع التنموية وتكاملية الخدمات المالية وغير المالية وشموليتها واستدامة المشاريع. وبهذه التجربة الرائدة كانت مساهمة البنك واضحة للجميع في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

بنك اليمن الدولي يختتم برنامجاً تدريبياً لخريجي الجامعات اليمنية

اختتم بنك اليمن الدولي يوم الخميس 2021/03/04 البرنامج التدريبي (IBY COLLEGE) لعدد (30) متدرباً تمثل الدفعة الأولى من خريجي الجامعات.

وفي الاختتام أكد الأستاذ/ عمر راشد -مدير عام بنك اليمن الدولي- على أهمية استشعار المسؤولية الاجتماعية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، تجاه خريجي الجامعات، التي كان البنك من أوائل تلك المؤسسات، التي سعت إلى تدريب وتأهيل خريجي الجامعات، ورفدت سوق العمل بكوادر مؤهلة قادرة على تطوير وتنمية قطاع الأعمال في اليمن.

من جانبه عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، الدكتور/ مشعل الريفي أشاد بدور القطاع الخاص في تأهيل وتدريب الخريجين من مختلف التخصصات لما له من أهمية إيجابية كجزء مكمل للدراسة النظرية ضمن سياق العملية التعليمية، وثمن الدكتور الريفي في كلمته جهود بنك اليمن الدولي في رعاية وتنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية.

من جانبه أشار رئيس جامعة تونتك الدكتور/ وائل الأغبري إلى أهمية مضاعفة الجهود من قبل القطاع الخاص في المساهمة بتدريب وتأهيل خريجي الجامعات بما يسهم في رفد سوق العمل بكوادر مؤهلة قادرة على النهوض بقطاع الأعمال اليمني، وألمح إلى تجربة قيادة البنك الشابة في استقطاب عدد من هؤلاء الخريجين الذين أثبتوا نجاحاً منقطع النظير.

بدوره شكر أيمن شرهان -أحد المتدربين- في كلمته التي ألقاها نيابة عن زملائه المتدربين قيادة البنك وكافة المدربين والقائمين على البرنامج، مشيراً إلى استفادتهم الكبيرة من هذا البرنامج إضافة إلى تمكينهم من صقل وتنمية مهاراتهم العملية.

وفي ختام الفعالية جرى تكريم المدربين والقائمين على البرنامج وتوزيع الشهادات على المتدربين.

حضر الاختتام الدكتور/ وائل الحكيمي- نائب رئيس الجامعة اللبنانية والدكتور/ أسامة معروف -نائب رئيس جامعة تونتك، والدكتور/ أحمد تقي، عميد كلية تقنية المعلومات بالجامعة اللبنانية، وإبراهيم الكبسي -رئيس نادي الخريجين بجامعة صنعاء، وعدد من ممثلي الجامعات، وبعض من قيادات وموظفي البنك.

الجدير بالذكر أن البرنامج التدريبي (IBY COLLEGE) يهدف لتدريب وتأهيل عدد(90) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات وجرى تقسيمهم إلى ثلاث دفع تضم كل دفعة عدد(30) خريجا وخريجة.

شركة الحزمي للصرافة تكرم موظفيها المتميزين للعام 2020

كرمت شركة الحزمي للصرافة الموظفين الأكثر تميزاً والأفضل أداءً خلال العام 2020.

وفي حفل التكريم الذي أقيم في العاصمة صنعاء بحضور قيادة الشركة ومدراء الإدارات والفروع، أكد المدير العام للشركة الدكتور/ خالد الحزمي، على أن الكادر البشري هم صُناع النجاح والتميز وعنصر الرهان دائماً في ميدان العمل وتحقيق كل الأهداف، لافتاً إلى ما توليه الشركة من اهتمام ورعاية للكادر في إطار مبادئ الشركة في التقييم للأداء والتحفيز للمزيد من النجاحات والتطورات، مشيراً إلى أن الشركة تقيم هذه الفعالية تقديراً لجهود المتميزين واسهاماتهم في مسيرة التطوير التي تنتهجها الشركة باعتبار الكادر المتميز هو الأساس في التطوير المستمر، كما ألقيت عدد من الكلمات من قبل مدراء العمليات المصرفية وشبكة حزمي تحويل، والموارد البشرية أكدت في مجملها على أهمية هذه المناسبة كونها تجسد روح الفريق الواحد في العمل والحافز لصناعة الانجازات، مثمنين دور قيادة الشركة فيما توليه من اهتمام كبير وعناية خاصة بمستوى التطوير والتأهيل والتقييم والتحفيز والمواكبة على مستوى كافة أنشطة وخدمات الشركة.

كُن أمنا.. التزم بتعليمات الوقاية من فيروس كورونا

Be Safe.. Follow Corona-virus prevention instruction

natco

Information Technology

إســم واحــد- خيــارات متعــددة

One Name- More Choices

الجمهورية اليمنية- صنعاء شارع هائل - عمائر هائل سعيد السكنية

صنعاء:23-218122 /01 فاكس:01/218121

تعز: 04/432819 عدن: 02/243408 المكلا: 05/314976- الحديدة: 03/205857

من خلال تدريب موظفي البنك على لغة الإشارة..

بنك اليمن والكويت.. خطوة سباقة لتصل خدماته لذوي الاحتياجات الخاصة

مواكبة للتطورات المستمرة في السوق المصرفية وكعادة بنك اليمن والكويت في سعيه المستمر للحصول على المرتبة الأولى بين قطاع المصارف اليمنية وإيماناً منه بأن أهدافه الإستراتيجية لن تتحقق إلا بوجود الكادر البشري المؤهل والمحفز فقد بدأ العام الجديد 2021 بانطلاقة واسعة ومتنوعة شملت العديد من الدورات في عدة مجالات شملت منها التخصصية والمهنية والنوعية وغيرها من البرامج التدريبية منها ما عقد كتدريب داخلي في البنك ومنها ما تم عبر معهد الدراسات المصرفية وكذا مراكز تدريبية أخرى بالإضافة لما تم عقده ONLINE.

ومن تلك الدورات التدريبية التي تمت خلال الفترة يناير - فبراير 2021،

السكرتارية التنفيذية وإدارة المكاتب، والتدريب في أخلاقيات وسلوكيات العمل المصرفي، وكذلك الدورات التدريبية في Lean Six Sigma، وفي التسويق المصرفي، إلى جانب الدورات التدريبية في التصنيف الموحد في البنوك، وعمليات القاعة المصرفية، وفي مجال حماية البيانات GDPR، والتدريب في التحكيم التجاري الدولي، وفي نظام الاعتراضات لخدمة التحويلات الفورية، وأيضاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قدم البنك التدريب لكوادره خلال نفس الفترة في مجال سياسة سعر الصرف، وفي (الاكسل الأساسي - المتوسط- اكسل متقدم)،

ودورة في التسهيلات والقروض، إلى جانب التدريب في إعداد أخصائي تمويل أصغر، وفي البطاقات المصرفية، ونظام إدارة الجودة وفقاً للمواصفة القياسية، كما تركزت الدورات التدريبية في برنامج مخاطر الحظر والعقوبات الدولية، والتحليل الاحصائي SPSS، ودورات للموظفين في اللغة الإنجليزية، ودورة محقق / فاحص الاحتيال المعتمد (وهذه الدورة تقام أونلاين وهي تخصصيه ومدتها شهر وتقام عبر Open Thinking Academy والتي مقرها في الامارات)، كما اشتمل البرنامج التدريب لذات الفترة على «Leading Digital Money Markets» (أسواق المال الرقمية الرائدة) -وهذه الدورة تعتبر نوعية وتقام أونلاين عبر DIGITAL FRONTIERS INSTITUTE والتي مقرها جنوب افريقيا ومدتها 10 أسابيع-.

كما أنه تم خلال الفترة الموضحة أعلاه إرسال أحد موظفي البنك إلى الأردن لاجتياز اختبار «CMA» (المحاسب الإداري المعتمد Certified Management Accountant وهي شهادة متقدمة ومعتمدة عالمياً من المعهد الأمريكي للمحاسبين الإداريين «IMA» لدعم المحاسبين والمديرين الماليين في تطوير أداء منظماتهم ومنشآتهم والتطوير المهني المستمر لهم وإعدادهم ليلعبوا الدور الأساسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية)، وقد اجتاز الاختبار بتفوق وحصل على الشهادة علماً بأن فترة الدراسة والتحضير للاختبار استغرقت منه أكثر من 6 أشهر.

وخلال شهر فبراير تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين بنك اليمن والكويت والأكاديمية اليمنية للدراسات العليا من أجل تأهيل موظفي البنك في مجال الدراسات العليا، وقد قام بالتسجيل في برنامج الماجستير عدد 27 موظفاً حتى الآن، حيث سيقوم البنك بتحمل جزء من مصاريف دراستهم لتشجيعهم من أجل مواصلة دراستهم العليا.

وفي ذات السياق كان البنك قد تطرق في العدد السابق من مجلة «المصارف» إلى أنه سيكشف في الوقت المناسب عن البرنامج التدريبي النوعي، ليعلن في هذا الخبر عن هذا البرنامج النوعي الذي تم عقده في بنك اليمن والكويت ولم يتم تقديمه من قبل في القطاع المصرفي اليمني، وهو « تعليم لغة الإشارة «، حيث ونحن البنك التجاري (الأول في اليمن) ومن هذا المنطلق وكذا من أجل تحقيق رسالة بنك اليمن والكويت المتمثلة في الوصول بخدمات مصرفية شاملة تخدم كافة شرائح المجتمع ولأن ذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الهمم) من فئة (الصم والبكم) تمثل شريحة هامة من شرائح المجتمع فقد كان من الجدير بنا تدريب موظفي البنك على لغة الإشارة من أجل توفير الخدمات المصرفية لهم بكل سهولة ويسر مع الحفاظ على سرية بياناتهم.

اتحاد المصارف العربية يقدم 10 توصيات لمكافحة الجرائم المالية

اختتم اتحاد المصارف العربية، أعمال منتدى تحديات الامتثال ومكافحة الجرائم المالية والذي عقد خلال الفترة من 25-27 مارس 2021، بمدينة شرم الشيخ، بالتعاون مع البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتحاد بنوك مصر ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "MENAFATF" وبمشاركة مجلس وزراء الداخلية العرب.

وشارك في أعمال المنتدى محمد الأتربى رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر، نائب رئيس اتحاد المصارف العربية، ووسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية ، ، بجانب 27 متحدثا من مصر وعدد من الدول الإقليمية والدولية، ومشاركة أكثر من (250) مشاركا من القطاع المصرفي والمالي المصري والعربي والدولي. وبحسب البيان الختامي للمنتدى، قدم المشاركون 10 توصيات لمكافحة الجرائم المالية، المرتبطة بالتطورات الرقمية الكبيرة على صعيدي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، والقطاع المصرفي وركزت التوصيات على وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الجرائم المالية يتم مراجعتها بشكل مستمر وفقًا لبيئة المخاطر المتغيرة والالتزام بها من قبل كافة الجهات المعنية.

بالإضافة الى تعزيز أطر التعاون الدولي والمحلي في مجال مكافحة الجرائم المالية.

ودعت التوصيات الى مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في تعزيز إدارة المخاطر.

واكدت التوصيات على وضع آلية موثقة ومعتمدة من مجالس إدارات البنوك للتنسيق بين أعمال إدارة الالتزام وباقي إدارات البنك للحفاظ على التعاون بينهما، وتسهيل تدفق البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها لتحقيق الصالح العام للبنك ولتعزيز مكافحة الجرائم المالية وغيرها من التوصيات المرتبطة بإدارة الالتزام ولامتثال ومحاربة غسل الاموال وتمويل الارهاب ..

برعاية رئيس مجلس الإدارة..

كاك بنك يحتفي بشريكات النجاح والريادة

احتفى بنك التسليف التعاوني والزراعي يوم الاثنين الثامن من مارس 2021 بكوكبة من شريكات النجاح والريادة رائدات العمل النسوي في البنك.

وفي الحفل الذي أقيم برعاية الأستاذ إبراهيم الحوثي رئيس مجلس الإدارة ألقيت عدد من الكلمات لممثلي قيادة البنك أشادت بتوجهات رئيس مجلس الإدارة، واهتمامه بهذا الجانب.

وأشارت الكلمات إلى أدوار الكادر النسائي وأهمية ذلك في إنجاح وتطوير خدمات البنك .

وبينت الكلمات نسب تمثيل المرأة والمناصب القيادية، التي وصلت إليها في البنك.

فيما اشادت الكلمات التي القيت عن رائدات العمل النسوي في البنك بهذه اللفتة الكريمة والتي تأتي إيمانا من قيادة البنك بالجهود التي تبذلها المرأة في العمل ودورها في تطوير وتحسين الأداء ونجاح مؤسستنا المصرفية العريقة.

حضر الاحتفالية التكريمية رئيس قطاع تطوير الأعمال ومدير الفروع والتسويق، ومدير مكتب رئيس مجلس الإدارة، ومديرة إدارة البحوث والتطوير، ومديرة إدارة البطاقات، وعدد من رؤساء الأقسام وغيرهم من فريق العمل من الإدارات المعنية.

ويرعى البرنامج التسويقي والإنتاجي لزراعة وإنتاج البن اليمني

أقيمت بالعاصمة صنعاء يوم الخميس 11 مارس 2021 فعالية لبرنامج المحتوى التسويقي والإنتاجي لزراعة وإنتاج البن اليمني برعاية رئيسية من كاك بنك.

يأتي ذلك في ظل توجه قيادة البنك ممثلة في رئيس مجلس الإدارة وتوجيهاته بالاهتمام بالجانب التنموي ودعم وتشجيع الجانب الزراعي وتحديدا فيما يخص تطوير وزراعة البن وتصديره في إطار توجهات الدولة نحو تنمية القطاع الزراعي الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد وصولا لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي الفعالية استعرض الأستاذ عبدالله الديلمي رئيس قطاع تطوير الأعمال دور البنك في تشجيع وتنمية زراعة البن من خلال عدد من البرامج، التي يقدمها البنك وتستهدف مزارعي البن ابتداء من البرامج المتعلقة بالري وتطوير هذا المحصول النقدي الهام .

يذكر أن كاك بنك هو الأول والوحيد المتخصص في تنمية القطاع الزراعي والأنشطة المتعلقة به.

إلى ذلك عقدت ورشة عمل استعرضت فيها عدد من أوراق العمل المتعلقة بكيفية تطوير زراعة البن في اليمن وما يمكن تقديمه للمزارعين من تسهيلات وغيرها، والعمل على استقطاب الجهات المانحة والمستثمرة والعمل على تهيئة البيئة المناسبة لذلك وحسب الإمكانيات المتاحة.

حضر من جانب البنك كل من: رئيس قطاع خدمات الأفراد والفروع - رئيس قطاع تطوير الأعمال - رئيس قطاع المخاطر والالتزام - رئيس قطاع العمليات وتكنولوجيا المعلومات - مدير التسويق والفروع، وعدد من مسؤولي كاك بنك، من مدراء ورؤساء أقسام وبقية الكوادر من ذوي العلاقة.

الأستاذ/ عمر راشد - مدير عام بنك اليمن الدولي لـ(المصارف):

الأوضاع الراهنة بيئة مناسبة لإثبات الذات والنجاح يولد بالعمل الجماعي

يشهد بنك اليمن الدولي تطورات ملحوظة تجعله وجهة الكثير من المودعين والمتعاملين سواء أفراداً أو مؤسسات أو شركات أو منظمات، وفي سياق هذا الحوار يتحدث الأستاذ/ عمر راشد - مدير عام بنك اليمن الدولي عن الكثير من التفاصيل لهذا البنك وأسرار تحقيقه للنجاحات في ظل الأوضاع الصعبة التي تمر بها البلاد.. إلى التفاصيل:

حوار : فؤاد احمد يحيى

تم تعيينكم مؤخراً لقيادة بنك اليمن الدولي والذي يعد من أهم البنوك في الساحة اليمنية.. كيف تقرؤون الدور الموكل إليكم؟

بالنسبة لهذا التعيين فهو يُعد تكليفاً لا تشريفاً، وهذا الدور يجعلني أعمل بكل جهد لأكون عند هذه الثقة، وأراهن بتقديم الأفضل على الكوادر التي يمتلكها البنك فهي سر النجاح الذي يشهده البنك، فضلاً عن أن البنك ينتهج أساليب الإدارة الحديثة التي تمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة عالية، ولا يرتبط بشخص معين، فالجميع في البنك أسرة واحدة ويقدمون أعمالهم على أكمل وجه ووفق السياسة الإدارية للبنك.

تحديات

هل هناك تحديات وعقبات تقف أمام مهمتكم في قيادة البنك؟ وما هي أبرز خططكم لتعزيز مواطن النجاح في البنك؟

مما لا شك فيه أن الوضع الراهن في البلد يُعد من التحديات التي تقف أمام القطاع المصرفي وكافة القطاعات الاقتصادية، وفي ظل هذه التحديات فإن البنك يسعى إلى تجاوز هذه المخاطر بحنكة موظفيه الذين يمتلكون المهارات التي تكاد تكون منقطعة النظير، وفيما يخص خططنا فإننا نسعى إلى مواصلة المشوار الذي قدمته الإدارة السابقة، إلى جانب مواصلة تنفيذ خطط البنك، خاصة أن البنك يمتلك خططاً آنية ومتوسطة وطويلة المدى، ومنها على سبيل المثال مواكبة كافة التطورات المصرفية التي يشهدها العالم، والاستمرار في تقديم كل جديد من الخدمات المصرفية والعمل على تلبية احتياجات العملاء من أفراد ومؤسسات وشركات ومنظمات، وهذه الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد يجب أن نجعلها بيئة مناسبة لإثبات الذات من خلال تكاتف جميع الموظفين لأن النجاح يولد بالعمل الجماعي.

الأستاذ/ عمر راشد
مدير عام بنك اليمن الدولي

حقق البنك الكثير من النجاحات التي جعلته يحظى بالثقة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية

مدير عام البنك يتحدث لمدير التحرير

ظروف استثنائية

أين يقف بنك اليمن الدولي في خضم المتغيرات على الساحة المحلية والدولية، خاصة أن التحديات كانت سمة السنوات الأخيرة؟

بكل تأكيد فإن البنك يعمل من خلال إدارة الأزمات على دراسة كافة المتغيرات وبذل كافة الجهود من أجل الحد من مخاطرها وبما يحفظ للبنك مكانته ويمكنه من الحفاظ على عملائه وتزويدهم بأفضل الخدمات، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والأوضاع التي يمر بها اليمن، إلا أن بنك اليمن الدولي تميز بالاستقرار المالي وزيادة في الودائع والأصول، من خلال ما

بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد

يقـوم بـه مجلـس الإدارة ومـن خلفـه الإدارة التنفيذيـة للبنـك مـن جهـود راميـة إلى رفـع سـقوف الودائـع بمختلـف أشـكالها وأنواعهـا وإعـادة توظيفهـا بالضوابـط المطلوبـة التـي تحقـق معـدلات عاليـة مـن الربـح.

انجازات

مـا هـي أبـرز انجـازات البنـك في الأربـاح والودائـع والحفـاظ عـلى عملائه وكسـب عمـلاء جـدد؟

مـن خـلال البيانـات الماليـة للبنـك فـإن أربـاح البنـك للعـام 2018 بلغـت (7.6) مليـارات ريـال يمنـي المسـتقلة الصافيـة بعـد الضرائـب والاحتياطـي القانـوني، كـما أن صـافي إيـرادات التشـغيل خـلال العـام 2018 بلغـت (56) مليـار ريـال يمنـي، مقابـل (50) مليـار يمنـي في نهايـة العـام 2017، وبلـغ إجـمالي الأصـول مـع نهايـة العـام 2018 مـا قيمتـه (644) مليـار ريـال يمنـي، مقابـل (579) مليـار ريـال يمنـي إجـمالي الأصـول في نهايـة العـام 2017، أي بزيـادة قدرهـا (65) مليـار ريـال يمنـي، وهـذه المـؤشرات الإيجابيـة تدلـل عـلى المكانـة الماليـة للبنـك والتـي توصـف بالمسـتقرة في ظـل الأوضـاع التـي تحيـط بالقطـاع المـصرفي والاقتصـادي بشـكل عـام، وكـون البنـك يمتلـك فلسـفته الخاصـة في الحفـاظ عـلى عملائـه وكسـب عمـلاء جـدد وتنميـة أصولـه وتحقيـق الاسـتقرار المـالي المطلـوب، وتوفـر السـيولة في البنـك، فقـد تمكـن مـن تحقيـق النجاحـات التـي تجعلـه يحظـى بالثقـة عـلى المسـتويات المحليـة والإقليميـة والدوليـة، حيـث باتـت العديـد مـن المنظـمات الدوليـة تتعامـل مـع بنـك اليمـن الـدولي، كونـه الأكـثر اسـتقراراً والقـادر عـلى تلبيـة احتياجـات عملائـه، مـن خـلال مركـزه المـالي القـوي وقدرتـه عـلى حفـظ حقـوق المودعـين وتوفـير السـيولة النقديـة، فضـلاً عـن اسـتمرار الصرافـات الآليـة للبنـك في عملهـا رغـم توقـف صرافـات الكثـير مـن البنـوك.

تدريب وتأهيل

أيـن يقـف البنـك مـن تطويـر وتأهيـل الـكادر البـشري سـواء في مجـال مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب، أو في مجـال محاربـة الجرائـم الالكترونيـة والقرصنـة وغيرهـا؟

مـن مقومـات النجـاح التـي ينتهجهـا البنـك الاهتـمام بالـكادر البـشري الـذي يـراه بأنـه الركيـزة الأساسـية لصناعـة النجـاح والتميـز في تقديـم خدمـات مصرفيـة تنـال رضـا العمـلاء، حيـث يعمـل البنـك بصـورة مسـتمرة عـلى التأهيـل والتدريـب لكـوادره وتحسـين قدراتهـم وتنميـة مهاراتهـم، وفي مجـال الامتثـال حصـل موظفـان عـلى شـهادة الكامـز كمرحلـة أولى وسـيتم تأهيـل العديـد مـن الموظفـين في هـذا المجـال مـن أجـل مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب والحـد مـن الجرائـم الالكترونيـة في هـذا المجـال.

يعمل البنك بصورة مستمرة على دراسة كافة المتغيرات للحد من المخاطر وبما يمكنه من الحفاظ على عملائه وتزويدهم بأفضل الخدمات

المسؤولية الاجتماعية

كيـف ينظـر البنـك إلى مسـؤوليته الاجتماعيـة تجـاه المجتمـع؟

يستشـعر البنـك مسـؤوليته الاجتماعيـة تجـاه المجتمـع مـن خـلال رعايـة العديـد مـن المشـاريع في المجـالات الصحيـة والاجتماعيـة والتعليميـة، ومنهـا تبنـي عـدد مـن المنـح الدراسـية لخريجـي الثانويـة العامـة لدراسـة البكالوريـوس في عـدد مـن الجامعـات اليمنيـة الحكوميـة والخاصـة.

مواكبة التطورات

مـاذا عـن مواكبـة البنـك للتطـورات التكنولوجيـة العالميـة في مجـال الأنظمـة وحمايـة أمـوال المودعـين؟

يهتـم البنـك بمواكبـة التطـورات المصرفيـة العالميـة، حيـث دشـن مؤخـراً العمـل في مركـز المعلومـات الجديـد (Data Center)، والـذي تـم تجهيـزه بشـكل احـترافي ووفـق أحـدث الأنظمـة المواكبـة للمعايـير الدوليـة مـن حيـث أنظمـة الرقابـة والطاقـة والتكييـف والحمايـة مـن الحريـق (FM200)، وبلغـت تكلفـة مركـز المعلومـات في البنـك مـا يقـارب 500 ألـف دولار، ليصبـح البنـك بذلـك أول البنـوك اليمنيـة التـي تمتلـك مثـل هـذا المركـز، كـما أن مـن ضمـن التطـورات في البنـك تـم تحديـث نظامـه البنكـي بتكلفـة تصـل إلى 5 ملايـين دولار، ويتضمـن هـذا التحديـث ترقيـة جميـع أنظمـة البنـك وسيسـهل ذلـك خدمـة العمـلاء بشـكل أفضـل، فضـلاً عـن تسـهيل مختلـف العمليـات المصرفيـة، إضافـة إلى أن البنـك عمـل أيضـاً عـلى تحديـث نظـام السـويفت، وإدخـال أعـلى معايـير الأمـان لضمـان أعـلى حمايـة لحسـابات العمـلاء وبياناتهـم.

يرعى البنك العديد من المشاريع الصحية والاجتماعية والتعليمية في إطار مسؤوليته الاجتماعية

خطط مستقبلية

هـل يمكنكـم التحـدث عـن أبـرز خططكـم المسـتقبلية خاصـة في ظـل التحديـات الراهنـة؟

يمتلـك البنـك خططـاً مسـتقبلية سـيتم التحـدث عنهـا في حينهـا، ويعمـل البنـك حاليـاً لإطـلاق خدمـات جديـدة في القريـب العاجـل، ومنهـا "الـدولي مـوني" وهـي خدمـة المحفظـة الالكترونيـة، والتـي تشـمل خدمـات تحويـل الأمـوال والمشـتريات وسـداد الفواتـير لمختلـف الخدمـات، كـما سـيتم إطـلاق "خدمـة الـولي اكسـبرس" كشـبكة تحويـل أمـوال محليـة عـبر فـروع البنـك وشركات الصرافـة، إلى جانـب تعزيـز صدارتـه كشـبكة أولى في انتشـار الصرافـات الآليـة بوجـود أكـثر مـن (250) صرافـاً آليـاً متواجـدة في مختلـف المناطـق اليمنيـة، فقـد تـم شراء صرافـات آليـة جديـدة تتضمـن خاصيـة السـحب والإيـداع مـما يسـهل عمليـة خدمـة العمـلاء بشـكل أفضـل وأسرع.

حزمي تحويل

خيارك الأفضل ولا بديل

نتواجد في كافة أنحاء اليمن
عبر أكثر من 2000 نقطة خدمة

إرسال واستلام الأموال من وإلى جميع أنحاء العالم
عبر وكلائنا شركات التحويل الدولية

MoneyGram

WESTERN UNION WU
moving money for better

Dubai Remit
Global Money Trasnfer

Ye'ah Money

تضامن باي TADHAMON PAY
حوالات سريعة

ria

XPRESS MONEY
simple. fast. safe

مصرف الطيف الإسلامي
Altaif Islamic Bank

شركة الحزمي للصرافة
ALHAZMI EXCHANGE CO.

الرقم المجاني
8008007

معهد الدراسات المصرفية ينفذ 82 برنامجاً تدريبياً خلال 2020

نفذ معهد الدراسات المصرفية خلال العام المنصرم 2020 (82) برنامجاً تدريبياً وورش عمل متخصصة استفاد منها الفين و299 مشاركاً ومشاركة منهم الف و851 يمثلون البنوك والمؤسسات المالية اليمنية.

واوضح تقرير صادر عن المعهد تلقته مجلة المصارف ان هذه البرامج تم تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات وجهات محلية ودولية وشملت الف و582 ساعة تدريبية.

المصارف- قائد رمادة

واشار التقرير الى ان البرامج التدريبية خلال العام المنصرم 2020 كانت اقل من العام المقابل 2019م بسبب تركيز المعهد على تقديم برامج نوعية اضافة الى فترة الإغلاق التي امتدت لثلاثة أشهر التي كان لها دور كبير في هذا الانخفاض .. لافتا الى أن عدد المشاركين يزداد سنويا بصورة جيدة حيث بلغت الزيادة في عدد المشاركين هذا العام 2020 عن العام 2019 146 مشاركا وبمعدل نمو (7 %)، ومقارنة هذا العام 2020 م بما كان عليه الحال في عام 2018 فقد زاد عدد المشاركين بمقدار 565 وبمعدل نمو قدره (33 %).

وبين التقرير أن المعهد استمر في تقديم خدماته التدريبية خلال العام 2020 رغم ظروف الإغلاق نتيجة لجائحة كورونا، حيث عقد المعهد 13 برنامجاً تدريبيا عن بعد (أون لاين) شارك فيها 540 مشاركاً من العاصمة صنعاء ومختلف المحافظات اليمنية.

وبحسب التقرير فان المعهد نفذ بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية – البحرين برنامج اختصاصي إسلامي معتمد في التدقيق الشرعي المستوى الأول والثاني والثالث على مجموعتين بلغ عدد المستفيدين من البرنامج عدد (36) مشاركاً من مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية اليمنية، كما شارك المعهد بفعالية في أنشطة المجلس العام للبنوك والمؤسسات الاسلامية عن بعد منها في: اجتماعات الجمعية العمومية ، ونتائج الاستبيان العالمي للمصرفيين الاسلاميين ما بعد التحول الرقمي – التكنولوجيا المالية وخدمة العملاء، واخيرا الحلقة الاستراتيجية للتطوير المهني في المالية الإسلامية وقد تم اختيار المعهد ضمن 6 متحدثين لاستعراض تجربة المعهد في تقديم التدريب عن بعد والتي نالت استحسان المشاركين.

ووفقاً للتقرير فقد اولى البنك برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب اهتماما كبيرا نظرا لأهميته في تحسين صورة اليمن وتخفيف اجراءات العقوبات الدولية؛ حيث نفذ بالتعاون مع جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال ومكافحة الارهاب ACAMS- الولايات المتحدة برامج تخرج منها 37 أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS ضمن الدفعتين الأولى والثانية، بالإضافة الى تسجيل 25 مختصا في الدفعة الثالثة.

وعلى صعيد البرامج المحلية اكد التقرير حرص المعهد على تنفيذ مجموعة من برامج التدريب والتأهيل المتخصصة تلبية للاحتياجات التدريبية للقطاع المصرفي اليمني وفقاً لأفضل المعايير من حيث توفير بيئة التدريب المناسبة وعقد التقييمات القبلية والبعدية واختيار أفضل الكفاءات لتنفيذ هذه البرامج وبمشاركة أكثر من 40 مدرباً من ذوي الكفاءة الفنية والخبرة العملية في كافة التخصصات المالية والمصرفية والادارية.

ولفت التقرير الى البرامج المتميزة التي قدمها المعهد هي برامج تدريب المدربين بهدف تأهيل الخبرات الفنية المصرفية في مجال التدريب لتصبح قادرة على نقل خبراتها ومعارفها للمتدربين من القطاع المصرفي حيث تم عقد برنامج ToT لمجموعتين استفاد منه 34 مدرباً ومدربة وكذا إدراج برامج اللغة الانجليزية المالية والمصرفية ضمن الخطة التدريبية للعام 2020 حيث تم عقد برنامجين في اللغة الإنجليزية المالية والمصرفية استفاد منهما 46 مشاركا.. مبينا أن التدريب لم يقتصر على العاصمة صنعاء فقط بل قام المعهد بتنفيذ عدد 7 برامج تدريبية في محافظات (الحديدة- إب- ذمار) استفاد منها 320 مشاركا.

وذكر التقرير ان المعهد وفي اطار تنويع أنشطته نظم ندوة عن دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة نخبة من المعنيين من البنك المركزي والبنوك الإسلامية وأساتذة الجامعة والجهات ذات العلاقة أوراق عمل متميزة وبلغ عدد الحاضرين في الورشة أكثر من 60 مشاركا كما قدم المعهد ضمن جهود تعزيز المسؤولية المجتمعية برنامجاً تدريبياً في أساسيات العمل المصرفي لأوائل طلاب كلية التجارة للعام 2019-2020 والبالغ عددهم 37 مشاركاً، وهدف المعهد من خلال تنفيذ البرنامج إلى تأهيل الطلاب المرشحين للالتحاق بسوق العمل في مجال البنوك والمؤسسات المالية.

وعن خطة المعهد للعام الجاري 2021، أوضح التقرير أن خطة المعهد تأتي تلبية لطموحات المعهد والبنوك في التطوير والارتقاء بمستوى تقديم الخدمات المصرفية والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبما يواكب آخر المستجدات في المجال المصرفي.. منوها الى ان الخطة التدريبية استندت على الاحتياجات التدريبية، التي تم تحديدها على المستوى المؤسسي والوظيفي والفردي بالاشتراك مع البنوك، حيث تضمنت الخطة التدريبية للعام 2021 أكثر من 90 برنامجا تدريبيا مقسمة على 10 أقسام رئيسية.

من جهته أوضح مدير عام معهد الدراسات المصرفية الأستاذ عبدالغني محمد السماوي أن إدارة المعهد عملت على إعداد خطة تدريبية أخذت في اعتبارها التطورات الهائلة في تقنيات المعلومات وتأثيرها الكبير على الصناعة المصرفية.. مشيرا الى ان المعهد أضاف العديد من البرامج في مجال التقنيات المالية Fintech وعقد شراكات دولية جديدة مع مجموعة من المؤسسات العالمية مثل معهد لندن للعلوم المالية والمصرفية London Institute for Banking and Finance وهيئة المحاسبة للمؤسسات الإسلامية AAIOFI وغيرها، واضعين في إدارة المعهد نصب أعيننا أن نساهم في تطوير كوادر القطاع المصرفي، ونشارك في تخفيف المشاكل التي يعانيها نتيجة الظروف الحالية التي تعيشها بلادنا من الحرب والحصار.

سبأ أونلاين

sababankonline

خدمات مصرفية
في أي وقت
وأي مكان

https://www.sababankonline.com

بنك سبأ الإسلامي

SABA ISLAMIC BANK

ثقة وأمان

www.sababank.com

مصفوفة توضح المناطق الصناعية التي عملت الوزارة من خلال الادارة العامة للمناطق الصناعية في الفترة الماضية على تحديدها واستلام اراضيها واعداد الدراسات لعدد منها تمهيدا لتطويرها

م	إسم المنطقة	الموقع	المساحة الكلية كم2
1	المنطقة الصناعية- عدن	منطقة العلم	1,96
2	المنطقة الصناعية- لحج	منطقة العلم	28
3	المنطقة الصناعية- حضرموت	مديرية الشحر	8
4	المنطقة الاقتصادية- المهرة	مديرية شحن	4,5
5	المنطقة الصناعية- شبوة	منطقة بلحاف	253,47
6	المنطقة الصناعية- الحديدة	شمال المحافظة	42
7	المنطقة الاقتصادية- حجة	مديرية حرض	9,69
8	المنطقة الصناعية- ذمار	هجرة منقذة	2,23
9	المنطقة الصناعية- تعز	طريق تعز- المخا	8,67

المناطق الصناعية في اليمن..

الواقــع والحلــول

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم التي انتشرت في القرن العشرين، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج، ولا يمكن للتنمية أن تتمحور دون وجود وعاء مكاني يحتويها لتتجسد أثارها في البيئة المحيطة بها بدرجات متفاوتة ومستويات متباينة بمعنى آخر إذا كانت التنمية تبدأ بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية وتتجسد بالموارد البشرية..

أعد الملف/ حسن الوريث

وزير الصناعة والتجارة:

المناطق الصناعية تساهم في جذب الاستثمارات وتسرع في التنمية الصناعية

عبدالوهاب يحيى الدرة
وزير الصناعة والتجارة

الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومعالجة المشكلات التي يعاني منها

أكد وزير الصناعة والتجارة عبدالوهاب يحيى الدرة اهتمام الدولة والحكومة بإنشاء مناطق صناعية وتطوير القطاع الصناعي .. مؤكداً صدور توجيهات من رئيس المجلس السياسي الأعلى بسرعة تحديد المناطق الصناعية وإنجاز مخططاتها والبدء في التنفيذ لإقامتها.

ولفت إلى أن إنشاء مناطق صناعية سيسهم في إحداث نقلة نوعية في الاستثمارات على اعتبار ان هذه المناطق ستحل اهم مشكلات وعوائق الاستثمار بما توفره من مقومات الاستثمار الصناعي والتسريع في عملية التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات وتوفير مزيد من فرص العمل والدخل .

وأشار إلى ضرورة تضافر الجهود وتكاملها بين كافة الأجهزة المعنية وبما من شأنه التسريع في إنشاء هذه المناطق وبما يسهم في تشجيع الاستثمار وتنمية المشاريع الاستثمارية من خلال تذليل الصعوبات وتقديم التسهيلات للمستثمرين .. لافتاً إلى أهمية إنشاء مناطق صناعية خاصة بالصناعات الصغيرة ومناطق صناعية للصناعات الاستراتيجية الكبيرة وتوفير الخدمات والبنى التحتية لها .

وقال الوزير الدرة « إن إنشاء المناطق الصناعية وتشجيع الاستثمار يأتي في إطار التنفيذ العملي للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وبما تحققه من فوائد تعود على البلاد وخاصة في الظروف الراهنة « .

واضاف « أكدت الرؤية الوطنية في محور الاقتصاد على تعزيز دور قطاع الصناعة لقيادة الاقتصاد الوطني بالتركيز على مجالات صناعة تنافسية على مستوى الإقليم وإقامة مناطق صناعية تخصصية (دوائية - صناعات ثقيلة حديد ،صلب ... إلخ) بالاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المناطق المستقرة، و إنشاء مصانع للمنتجات الغذائية الخفيفة التي تعتمد على مواد خام محلية وتشجيع انشاء صناعات كبيرة ومتوسطة وتحفيز الصناعات المحلية للتقليل من الاستيراد وإنشاء مشاريع اقتصادية استراتيجية ذات جدوى اقتصادية عالية وتعزيز مبدأ الأمن والسلامة الصناعية والبيئة وجودة المنتج وتحفيز الصناعات المحلية للتقليل من استيراد حزمة مدروسة من السلع مع ضمان مستويات جودة مواكبة للسلع المستوردة».

وتطرق إلى جهود الوزارة في العمل على إنشاء هذه المناطق والتواصل مع كافة الجهات المعنية في الحكومة والمؤسسات المركزية والسلطات المحلية .. لافتاً إلى أنه يجري العمل واستكمال الإجراءات لإنشاء مناطق صناعية في محافظات صنعاء وعمران والحديدة وذمار.

وشدد على ضرورة تشجيع المستثمرين اليمنيين والمغتربين على الاستثمار في المناطق الصناعية وتقديم كافة التسهيلات لهم .

كما أكد ضرورة تنويع المناطق الصناعية والتوسع في إنشائها في مختلف المحافظات وبما يحقق التنمية للمواطنين .. لافتاً إلى أنه تم تكليف لجنة برئاسة نائب وزير الصناعة والتجارة وتضم في عضويتها وزارات الصناعة والتجارة والأوقاف والإرشاد والزراعة والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للأراضي والهيئة العامة لحماية البيئة لاختيار الأماكن المناسبة وتحديد مناطق صناعية في المحافظات وتقديم التصورات العملية لها وفق المعايير والاشتراطات المطلوبة في المناطق الصناعية وبالتالي اتخاذ الخطوات العملية للبدء في إقامتها وإنشائها.

وأضاف « إن القطاع الخاص يمثل محورا رئيسياً في عملية التنمية ومن هذا المنطلق تعمل الكثير من دول العالم على الاعتماد على أنشطة القطاع الخاص في التنمية باعتباره محورا رئيسيا في التنمية ويساعد في الارتقاء بمستوى الخدمات وتوفير فرص العمل كما أن علاقة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يجسدها حقيقة تكاملية المساهمة في البناء التنموي كون العملية التنموية هدفا مشتركا للجميع وبالتالي فإن الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بكافة فعالياته ومعالجة المشكلات التي يعاني منها والاستجابة للتحديات بما يسهم في تدعيم أركان الاقتصاد الوطني وزيادة القدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بخاصة القطاعين الصناعي والتجاري .

نائب وزير الصناعة: **إنشاء المناطق الصناعية خطوة متقدمة لجذب الاستثمار**

محمد أحمد الهاشمي
نائب وزير الصناعة والتجارة

اعتبر نائب وزير الصناعة والتجارة محمد أحمد الهاشمي إنشاء المناطق الصناعية خطوة متقدمة نحو بناء قاعدة للاقتصاد الصناعي وجذب المشاريع الاستثمارية بما يسهم في الإسراع في عملية التنمية .

واشار إلى أن وزارة الصناعة والتجارة تسعى لإقامة المناطق الصناعية في عدد من المحافظات وتوفر متطلبات البيئة الاستثمارية من خلال إيجاد التسهيلات المشجعة وتفعيل التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لتطوير الشراكة بما يسهم في تبسيط الإجراءات للمستثمرين في القطاع الصناعي.

وأوضح أن اللجنة المكلفة بتحديد وإقامة المناطق الصناعية في عدد من المحافظات تواصل عملها لاختيار أنسب المواقع وفقاً للمعايير الفنية والمخططات العمرانية والاشتراطات المطلوبة.

وبين أن اللجنة ومن خلال الزيارات الميدانية لعدد من المناطق المقترحة لإقامة مناطق صناعية لاختيار الأماكن المناسبة التي تتوفر فيها الشروط والمعايير التي تم تحديدها وتكليف الجهات المختصة بوضع المخططات العمرانية والدراسات اللازمة للبنى التحتية وبما يمكنها من البقاء والاستمرار وتحقيق النمو والتطوير وجذب المشاريع الاستثمارية نظراً لما توفره البنى التحتية الأساسية والخدمات العامة لهذه المشاريع .

ولفت الهاشمي إلى أن هذه الخطوات في إطار التنفيذ العملي للرؤية الوطنية لبناء الدولة في القطاع الصناعي من خلال تحفيز الصناعات المحلية وإطلاق مبادرة «صنع في اليمن» لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة مجمعات للصناعات الصغيرة وتطوير آليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لخفض حجم السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً مع ضمان مستويات جودة مواكبة للسلع التي سيتم إنتاجها محلياً .

مدير المناطق الصناعية: **أصدرنا الأدلة الترويجية للمناطق الصناعية في 4 محافظات**

إدارة المناطق الصناعية هي الجهة التى تقوم بإعداد وثائق انشاء المناطق وعقود التطوير والتشغيل هذا ما اوضحه مدير عام المناطق الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة فهيم شمسان الذي اكد ان الإدارة تعمل على تطبيق شروط حماية البيئة والأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية للمناطق الصناعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والإشراف على أداء المناطق الصناعية والتزام إداراتها بأحكام القوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة بالتنسيق مع اللجان الإشراقية لهذه المناطق. كما تقوم بإعداد وثائق إنشاء المناطق الصناعية وعقود التطوير والتشغيل وفقاً للقوانين النافذة. وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مناطق صناعية خاصة ومنح الموافقات إضافة إلى دراسة النشاط الصناعي وتحديد الاحتياجات من المناطق الصناعية وتطوير القائم منها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

واشار الى ان الادارة العامة للمناطق الصناعية تعمل على إعداد الخطط والبرامج التنفيذية ووضع القواعد والإجراءات اللازمة لإنشاء المناطق الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الأولية والتقييمية للمناطق الصناعية وكذا اقتراح وتحديد المواقع المناسبة من الأراضي المملوكة للدولة لإنشاء المناطق الصناعية بالتنسيق مع أجهزة السلطة المحلية وحماية أراضي المناطق الصناعية وشق الطرق إليها وإيصال الخدمات إلى بواباتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتطبيق شروط حماية البيئة والأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية للمناطق الصناعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والإشراف على أداء المناطق الصناعية والتزام إداراتها بأحكام القوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة. وعن انجازات الإدارة العامة للمناطق الصناعية أوضح ان الإدارة أنجزت خلال الفترة الماضية عملية تحديد واستلام أراضي المناطق الصناعية في محافظات عدن ، الحديدة ، لحج، حضرموت ،حجة ، شبوه ، مأرب ، تعز ، ذمار ، عمران ، المهرة و أعمال الرفع المساحي لجميع المناطق الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية الأولية والتفصيلية للمناطق الصناعية(عدن، الحديدة ، لحج ، حضرموت) كما أصدرت الأدلة الترويجية للمناطق الصناعية (عدن، الحديدة ، لحج ، حضرموت) وتنفيذ المرحلة الأولى من أعمال الطرقات(شق وردم ودك) للمناطق الصناعية (عدن، الحديدة).

كما تمت الموافقة والإشراف على اقامة خمسة مصانع في المنطقة الصناعية بالحديدة في مجال الصناعات التعدينية والخشبية والغذائية والأسفنج والأقمشة المتنوعة والمساهمة في انشاء شركات تطوير المناطق الصناعية في كل من الحديدة ، عدن ، ذمار، وتوقيع عقود التطوير الابتدائي مع عدد منها، وكذلك الحصول على الموافقة النهائية للبدء في تنفيذ مشروع دراسات منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في المنطقة الصناعية بالحديدة بتمويل من مجموعة شراكات صندوق التحول(الدوفيل) بقيمة 3.239.000 دولار، والتي توقفت بداية الحرب على بلادنا في شهر مارس 2015.

وكيل قطاع الصناعة:
القوانين اليمنية محفزاة للاستثمار

المهندس عادل مرغم قال..

استمراراً للجهود التي تقوم بها الوزارة ممثلة في قطاع الصناعة لجذب المستثمرين والمطورين لتحقيق القيمة المضافة للاقتصاد اليمني، حرص القطاع على التعريف بطبيعة المشروعات الاستثمارية المقامة أو المزمع اقامتها في المناطق الصناعية.

وعن الحوافز الاستثمارية قال: توفر بيئة الأعمال اليمنية وفقاً للقرار الجمهوري رقم 79 لسنة 2005 الخاص بتنظيم انشاء المناطق الصناعية وإدارتها والإشراف عليها، وقانون الاستثمار رقم (15) لسنة 2010 للمشروعات الصناعية مجموعة من الحوافز الاستثمارية والتسهيلات التي تضمن الأمان والربحية وسهولة ممارسة الأعمال.

وتشمل تلك الحوافز:

-1 حرية الاستثمار في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني باستثناء صناعة الأسلحة والمتفجرات. (المادة (4/أ) من القانون.

-2 ضمان الدولة للمعاملة المتساوية للمستثمرين الأجانب دون تمييز مع المستثمرين المحليين في كافة الحقوق والالتزامات بما في ذلك الإنفراد أو المشاركة في تملك المشروع الاستثماري. المادة (5).

-3 حق التملك أو الاستئجار للأراضي أو المباني سواء المملوكة ملكية خاصة أو عامة. (المادة (6).

-4 حق تحويل الأموال إلى الخارج بعد أداء الواجبات الضريبية. (المادة (7).

-5 عدم جواز مصادرة أو تأميم أي مشروع أو أي من أصوله. المادة (-8أ).

-6 عدم جواز نزع ملكية المشروعات الاستثمارية من قبل الحكومة إلا لأغراض المنفعة العامة، وفي حالة نزعها يتم دفع التعويض المستحق للمستثمر.المادة (-8 ب)

-7 حق المستثمر في استخدام عمالة فنية من جنسيات أجنبية للاستعانة بهم في إدارة استثماراته وأعماله.المادة (9) .

-8 ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمستثمرين والمشاريع الاستثمارية. (المادة (10) . وضمان عدم توقف سير العمل في المشاريع الاستثمارية المقامة على أراضي مملوكة للدولة، وتحويل أي نزاع على الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني. (المادة (27).

-9 الإعفاءات الجمركية بمقتضى قانون الجمارك [المادة (-29ج) المادة (171) قانون الجمارك.

تعد المناطق الصناعية من الركائز الأساسية لبناء اقتصاديات الدول حيث تعمل على جذب الكثير من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية وتساهم بشكل كبير في نجاح هذه المشروعات نظراً لما توفره من بنى تحتية أساسية وخدمات عامة تؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية ، كما أن ترتيب المصانع في منطقة واحدة يزيد من كفاءة التنظيم والإنتاج، و يؤدي إلى زيادة فرص نمو الصناعات وتطويرها، وبالتالي يؤدي إلى إظهار الآثار الإيجابية على المنطقة بصورة خاصة والبلد بصورة عامه ، وقد اكتسبت العديد من الدول النامية والمتقدمة خبرات متميزة في هذا المجال من خلال تجاربها الرائدة في إقامة هذه المناطق وتنفيذها باعتبارها إحدى أدوات تحفيز الاستثمار.

جمال يحيى الحرازي
مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار
بوزارة الصناعة والتجارة

يجب النظر لقطاع الصناعة كقطاع واعد وإيلاء التنمية الصناعية اهتماماً ملموساً من قبل متخذي القرار

● مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة جمال يحيى الحرازي أوضح في مستهل حديثه أن القطاع الصناعي يعد من القطاعات المهمة والتي لها دور ملموس في دفع وتحريك عجلة التنمية والاقتصاد, كما أن التنمية الصناعية هي أحد عناصر التنمية الاقتصادية وتعرف بأنها مجموعة الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف احداث تغييرات ايجابية في القطاع الصناعي وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أوبشرية أو تكنولوجية وبالتالي فهي تسعى إلى تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحويل الموارد الأولية إلى منتجات تامة الصنع وتحسين نتيجة الميزان التجاري وخلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة ، وبذلك فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بأنواع التنمية الأخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية ، كما ان التنمية الصناعية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال وجود قطاع صناعي قادر على المنافسة بمنتجاته في الأسواق الخارجية وذلك من خلال اكتمال عناصر التنمية الصناعية ابتداء من توفير الأرض للمستثمر وانتهاء بتسويق المنتج ، ويؤكد مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار بان الإدارة تعمل في الوقت الراهن على التخلص من حالة الجمود التي اصابها في الفترة الماضية من خلال اعداد استراتيجيات ومتطلبات التنمية الصناعية وتقوية القدرات التنافسية للصناعات الوطنية وسياسات توطين التكنولوجيا ودراسة العوامل المؤثرة على النشاط الصناعي وانشاء قنوات تمويل للتنمية الصناعية في بلادنا وتحديث التشريعات المتعلقة بتطوير القطاع الصناعي والعمل على ايجاد وتأهيل كادر وطني محلي قادر على النهوض بالصناعة، وفي متناول حديثه عن المناطق الصناعية أوضح أن أهمية المناطق الصناعية تنبع من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها والمتمثلة في المساهمة في التنمية الصناعية وتوزيع النشاط الصناعي على مختلف مناطق البلاد وتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في النشاط الصناعي وزيادة فرص العمل وتحقيق نمو سريع للصناعات التحويلية والمتوسطة والصغيرة وكذا التقليل من الآثار السلبية على البيئة والمياه والتقليل من تكاليف إنشاء المصانع واستقطاب التكنولوجيا الصناعية واكتساب المهارات. .وقال « على الرغم من الأهداف التي سبق ذكرها إلا أن الممارسة العملية اثبتت عجز الحكومات المتعاقبة في بلادنا عن تمويل مشروعات البنية الأساسية في هذه المناطق مما جعل هذه المشروعات تعد بمثابة مشروعات مفتوحة يتوجب على الدولة سرعة استكمالها» .

واقع المناطق الصناعية في اليمن

كما أوضح مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار ان المناطق الصناعية بدأت كفكرة في عهد الرئيس الراحل الشهيد ابراهيم الحمدي رحمه الله في السبعينات من القرن العشرين حيث تم انشاء المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية وكانت تتبع وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة في ذلك الوقت، وتم انشاء ثلاث مجمعات صناعية في كل من صنعاء وتعز والحديدة تضم عددا من الصناعات الغذائية والورقية والنسيجية ، ولم تحظ تلك المجمعات باهتمام الحكومات المتعاقبة مما أدى إلى تصفيتها لاحقا، وفي العام 1995 بدأت الحكومة في ذلك الوقت تعيد فكرة احياء مثل هذه

المجمعات من خلال الاهتمام بإنشاء المناطق الصناعية نظراً للضعف الذي كان يعاني منه القطاع الصناعي منذ البدايات الاولى لثورة 26سبتمبر 1962، وادراكها بأهمية مثل هذه المناطق في إحداث نهضة صناعية حقيقية ، و بادرت وزارة الصناعة والتجارة بإعداد الرؤى اللازمة لإقامة مشروعات هذه المناطق بعد أن أدركت أهمية البنية التحتية لتشجيع الاستثمار والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وواجهت وزارة الصناعة والتجارة صعوبات كبيرة في مسألة الحصول على الأراضي المناسبة لإقامة هذه المناطق وصدرت مجموعة من القرارات من مجلس الوزراء لتحديد هذه المناطق إلا إن الموضوع لم يحرك بشكل فاعل إلا في العام 2002 وهو نفس العام الذي صدر فيه قرار مجلس الوزراء بتصفية المؤسسة العامة للمجمعات الصناعية حيث تم النزول الميداني إلى المحافظات وتم تحديد ثلاثة مناطق صناعية كمرحلة أولى في كلاً من محافظات عدن والحديدة وحضرموت، وفي العام 2005 تم استصدار القرار الجمهوري رقم (79) لسنة 2005 الخاص بتنظيم انشاء المناطق الصناعية وادارتها والإشراف عليها ، ليشكل دفعة قوية للاهتمام بإنشاء وتنظيم المناطق الصناعية في اليمن ، كما تم تكليف فريق فني مصري لإعداد دراسات جدوى لإنشاء المناطق الصناعية في كلا من عدن والحديدة وحضرموت ولحج وذلك بناء على بروتوكول التعاون الصناعي الموقع بين اليمن ومصر في العام 2005، وتم اعداد تلك الدراسات، وفي العام 2006 دشنت وزارة الصناعة والتجارة الأعمال التنفيذية للبنى التحتية للمناطق الصناعية اليمنية بدءاً بالمنطقة الصناعية في عدن تمهيداً لإعلان الاستثمار فيها .

و في إطار الخطة الخمسية الرابعة (2011-2015) استهدفت وزارة الصناعة والتجارة إحداث نقلة ملموسة في عملية التنمية والتخفيف من الفقر من خلال تحسين البنية التحتية للمناطق الصناعية والمرافق الأساسية فيها اللازمة للاستثمار والإنتاج الصناعي والمتمثلة بتنفيذ أعمال الطرق وتوصيل خدمات البنية التحتية واستكمال دراسات الجدوى والترويج للمناطق والمجمعات الصناعية بمختلف الوسائل وإعداد وثائق عقود التطوير والتشغيل ورصدت لذلك ما يقارب من ألـ 40 مليار ريال في حين كان المنفق في الخطة الخمسة الثالثة (2006-2010) لا يتعدى مبلغ 700 مليون ريال انفق في أعمال الرفع المساحي وبناء علامات وغرف حراسة في المناطق الصناعية و كذلك أعمال شق الطرق في المنطقة الصناعية بالحديدة، وتثير هذه الأرقام بعض الاسئلة حول الجدوى من الاستمرار في انشاء مثل هذه المناطق ، وقد تعذر تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة للأسباب السياسية والاقتصادية، و نظراً لمحدودية إمكانيات الميزانية العامة وموارد البلاد والصعوبات التي واجهتها الوزارة في الحصول على تمويل للتطوير والتأهيل سعت الوزارة في العام 2013 إلى تأسيس شراكات من القطاع الخاص وذلك من خلال انشاء شركة تهامة لتطوير وتشغيل نواة المنطقة الصناعية بالحديدة وشركة عدن لتطوير المناطق الصناعية وذلك لتطوير المنطقة الصناعية عدن وتم التوقيع الابتدائي على عقدي التطوير والتشغيل للمنطقتين الصناعيتين بنظام الإيجار طويل الأمد وتوقفت جميع الأعمال بشكل نهائي منذ بداية الحرب في مارس 2015 .

وفي العام 2019 بدأت القيادة السياسية تولي الاهتمام بالمناطق الصناعية ، حيث صدرت توجيهات فخامة الرئيس مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى بإيلاء موضوع المناطق الصناعية الاهتمام الكافي تنفيذا للرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ، كما صدرت التوجيهات بإنشاء منطقة صناعية للصناعات الدوائية في صنعاء أو المحافظات الأخرى خصوصا تلك التي تتوفر فيها أراضي لوزارة الصناعة والتجارة ومخصصة لإقامة المناطق الصناعية ، وبناء عليه قامت وزارة الصناعة والتجارة من خلال الإدارة العامة للمناطق الصناعية بالنزول الميداني لعدد من المناطق لتقييم أوضاعها بهدف استئناف الأعمال فيها، وتم استهداف المناطق الصناعية في كلاً من ذمار وصنعاء وعمران و الحديدة كمرحلة أولى ، وقامت الوزارة بالبدء في المنطقة الصناعية بذمار ، حيث قامت وزارة الصناعة والتجارة من خلال لجنة وزارية تم تشكيلها لهذا الغرض برئاسة الأخ جمال يحيى الحرازي مدير عام المناطق الصناعية في ذلك الوقت بالبدء في وضع العلامات المساحية في المنطقة الصناعية بذمار تمهيدا لا نشاء المنطقة الصناعية الدوائية في المحافظة ، كما تم في شهر اكتوبر من نفس العام التوقيع على محضر اتفاق بين الحكومة ممثلة في وزارات الصناعة والأوقاف والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمة المدنية و هيئات الأراضي والاستثمار وبين المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار(شبام القابضة) برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والتنمية الدكتور حسين عبدالله مقبولي ،والذي قضى بمنح شبام القابضة الحقوق الحصرية لتطوير المناطق الصناعية والاقتصادية بناء على توجيهات القيادة السياسية وباعتبارها الذراع الاستثماري للدولة.

تجارب ناجحة في المناطق الصناعية

وقال الأخ مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار أن هناك عدد من المصانع النموذجية في المنطقة الصناعية بالحديدة والتي استطاعت أن تثبت تميزها في الأداء سواء من خلال البنية التحتية أو المنشآت الانتاجية التي قامت بإنشائها، أو منتجاتها المنافسة ، وتستحق الدعم والمساندة ، وتعد شركة الألبان للأغذية الوطنية إحدى شركات مجموعة هايل سعيد والتي تقع على مساحة 449295 متر مربع من النماذج الناجحة في المنطقة الصناعية بالحديدة ، وكذلك شركة الشرق لصناعة الأسفنج والأقمشة المتنوعة والتي تقع على مساحة 43096 متر مربع ، ونوجه الدعوة للمستثمرين للاستثمار في المنطقة الصناعية بالحديدة والاستفادة من الموقع المتميز التي توفره المنطقة .

الصعوبات والمعوقات التي تواجه اقامة المناطق الصناعية

أوضح مدير عام التنمية الصناعية والاستثمار أن الاستثمار في المناطق الصناعية يواجه العديد من المعوقات القانونية والإدارية والمالية والسياسية والأمنية والتي تحول دون تحقيق المناطق الصناعية والأهداف التي انشئت من أجلها ألا وهي تحقيق التنمية في المجتمع وتنشيط الاقتصاد اليمني وتوفير فرص العمل الذي يعد من أهم أهداف اقامة المناطق الصناعية في ظل واقعنا اليمني الذي يعاني من عظم البطالة والحاجة المتزايدة لتشغيل الأيدي العاملة ومن تلك المعوقات :

-1 ضعف وجود قوانين وتشريعات ولوائح مفصلة ومنظمة ومحفزة للاستثمار في المناطق الصناعية .

-2 توقف صرف الموازنة المخصصة لتنفيذ مشاريع المنطقة الصناعية.

-3 محدودية المزايا والإعفاءات الممنوحة للقطاع الصناعي وبشكل خاص في اطارالمناطق الصناعية.

-4 محدودية القدرات التمويلية للخزينة العامة لتوصيل خدمات البنى التحتية إلى بوابات المناطق الصناعية.

-5 عمليات البسط المتكررة على أراضي المناطق الصناعية وكثرة الإدعاءات بتملك مساحات منها.

وبالتالي يقتضي بناء دعائم التنمية الصناعية اعادة النظر في آليات توزيع المنشآت الصناعية وتنظيم القطاع الصناعي انطلاقاً من تأثيره في البنى التحتية وازدياد التلوث وتعاظم الاثار البيئية الناتجة عن الصناعات العشوائية سواء القائمة أو التي هي قيد الانتشار وذلك من خلال التالي :

-1 أهمية النظر لقطاع الصناعة كقطاع واعد وإيلاء التنمية الصناعية اهتمام ملموس من قبل متخذي القرار.

-3 اطلاق الموازنة المخصصة لتنفيذ مشروعات المناطق الصناعية.

-4 اصدار قانون خاص بإنشاء المناطق الصناعية وتشغيلها وادارتها يتضمن مزايا وحوافز الاستثمار في المناطق الصناعية ولائحة تنفيذية للقانون.

-5 البحث عن مصادر مالية لتوصيل خدمات البنى التحتية إلى بوابات المناطق الصناعية.

أكدت دراسة حديثة أن هناك متغيرات كثيرة ومتنوعة، محلية وإقليمية ودولية، وتقول الدراسة انه في مطلع التسعينيات ظهرت وتسارعت عدد من التحديات والمخاطر والآثار السلبية على قطاع الصناعة ونموه وتطوره وعلى قدرات منتجاته التنافسية في الأسواق، المحلية والخارجية، منها تراجع أداء قطاع الصناعة وخاصة قطاع الصناعات التحويلية وتعثر مساره وتزايد المشاكل والمعوقات، وخلال تلك الفترة أدى التحول في سياسة الدولة، التي تمثلت في فتح الباب أمام الواردات الأجنبية من السلع المصنعة, ورفع الدعم المقدم للقطاع الصناعي, وإلغاء التحويل والإعانات والحماية, التي كانت تقدم للمنتجين والمصنعين اليمنيين, وجرى هذا التحول بصورة غير متدرجة وقبل تأهيل الصناعة اليمنية, وإعدادها لمواجهة هذا التحول، التي أفرزت جملة من المشاكل والمعوقات أمام تطوير الصناعة في اليمن أهمها:

دراسة حديثة تشدد على ضرورة الانتقال إلى مرحلة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة

ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة صناعات مختلفة (ثقيلة – متوسطة – وخفيفة.
وعدم وضوح السياسات الاستثمارية وكثرة إصدار وتعديل قانون الاستثمار.
وكذا مشاكل الأراضي وتعدد الحيازات مع ارتفاع أسعارها.
بالإضافة الى ضعف تطبيق القوانين الخاصة بالعملية الاستثمارية والتصنيعية
وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني للبلاد منذ سبعينات القرن الماضي وعدم وجود آلية تنمي عملية التكامل الصناعي و إغراق الأسواق المحلية بالسلع الصناعية المستوردة وبأسعار رخيصة مما أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع المحلية القائمة وكذا تعدد الجهات الحكومية المشرفة والرقابية على المصانع سواء القائمة أو الجديدة وعدم وجود سياسة تشجيعية تعمل على استغلال المواد الخام المحلية في مدخلات الإنتاج الصناعية بدليل أن أكثر من 70% من مدخلات إنتاج المصانع القائمة مستوردة من الخارج وعدم تحديد دور واضح للقطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية المستدامة.

بالإضافة الى عدم توفر البيئة الاستثمارية المواتية لجذب صناعات ذات قدرات تنافسية المنتج اليمني مبنية على تقاسم المعرفة والخبرات المتراكمة ونقلها بين المبتكرين والمبدعين الجدد ونقل التكنولوجيا الحديثة في تطوير المصانع المحلية بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الصناعية المحلية مما يؤثر على ارتفاع أسعارها في ظل تدني القدرة الشرائية للمواطن اليمني خصوصا تحت هذه الظروف, التي يعيشها الشعب اليمني من حرب وحصار اقتصادي منذ العام 2015م ناهيك عن تحمل صاحب المنشأة الصناعية تكلفة إقامة البنية التحتية لمشروعه مثل (الكهرباء – المياه – شق الطرقات إلى موقع المصنع – توصيل خدمات الاتصالات ...وغيرها من الخدمات الضرورية, التي من المفترض أنها على الدولة) وتصل تكلفتها إلى أكثر من (40%) من إجمالي تكلفة إقامة المنشأة الصناعية

وأشارت الدراسة المعنونة بـ»دور المناطق الصناعية والتنمية في جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية» للباحث ناصر علي القطيبي إلى أنه ومن خلال تنفيذ أسس وأهداف الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ابتداء بمرحلة التعافي يمكن القول بأن اليمن إلى خير، وأنه بجهود المخلصين في هذا البلد سيصل الشعب اليمني العظيم إلى مراحل الاكتفاء الذاتي وستنافس المنتجات اليمنية في الأسواق الخارجية تحت شعار(صنع في اليمن).

تحديات

وأشارت الدراسة إلى جملة من التحديات, التي تواجه القطاع الصناعي اليوم وأن هناك حاجة إلى الانتقال من القطاعات الصناعية ذات التكنولوجيا الأقل إلى القطاعات الصناعية, ذات التكنولوجيا الأكثر تقدما، ومن القطاعات ذات القيمة المضافة الأقل إلى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى ومن القطاعات ذات الإنتاجية الأقل إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، والوصول إلى مرحلة التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة, التي سوف تكون قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي العادل اجتماعيا وبيئيا وسوف تعمل على توليد فرص العمل وتزيد الدخل وستخلق الثروة, التي تحقق الأهداف الإنمائية الأوسع...

ومن التحديات أيضا التصنيع والتغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي؛ حيث تبين مجموعة كبيرة من الأدلة التجريبية أن الصناعة التحويلية يمكن أن تكون هي الحافز في تحويل الهيكل الاقتصادي للمجتمعات الزراعية مثل المجتمع اليمني، لأن ما يميز الصناعة التحويلية عن القطاعات الأخرى هو قدرتها السريعة على توليد عائدات دينامية متزايدة, وبالتالي إنتاجية أكبر من خلال زيادة الإنتاج، وقدرتها على توليد العوامل الخارجية، من خلال تطوير التكنولوجيا, التي تعمل على تنمية المهارات وزيادة التعلم والابتكار والإبداع، مما تزيد في تولد القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية.

دور حكومي

تضمنت استراتيجية المناطق الصناعية في الجمهورية اليمنية الكثير من المقترحات والتوصيات، واخترنا منها ما يتعلق بتحديد الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص في إنشاء وتطوير وتشغيل المدن الصناعية .

وللحكومة دور في توفير الأرض وتوفير الضمانات القانونية والتشجيع بتقديم الحوافز والمزايا التي تحمس القطاع الخاص على إنشاء وإدارة هذه المناطق الصناعية ما لم يتسن له إمكانية الربط الميسر بشبكات الخدمات العامة، وبالتركيز على قطاع الصناعة التحويلية الذي يمثل حجر الزاوية في موضوعنا من خلال تحسين البيئة القانونية والتشريعية, وتشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وبناء القدرات الوطنية في مجال الترويج للاستثمارات الصناعية، وتعزيز قدرات القطاع الخاص اليمني للاستفادة من الاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بتشجيع وتنمية الاستثمار

وإقامة شراكة حقيقية بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص مبنية على تحديد الأدوار لكل طرف، والعمل على إزالة العقبات, التي تواجه المستثمرين من خلال إصدار قانون الشراكة.

وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية

(اليمنية) عن طريق تحسين المواصفات وجودة المنتجات المحلية وتطبيق التصنيع الجيد والمواصفات والمقاييس المعتمدة.

وأهمية حماية الصناعات الوطنية من الإغراق، وتخفيض الضرائب والرسوم على مدخلات الإنتاج.

- دعم وتشجيع القطاع الخاص على تصدير المنتجات الصناعية.

وكذا استغلال الطاقات الصناعية المتاحة والمواد الخام الزراعية والسمكية والتعدينية المتوفرة محليا.

نتائج

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من خلال التحليلات السابقة لواقع القطاع الصناعي اليمني والمعوقات, التي تعيق تطوره ونموه وتحليل واقع المناطق الصناعية التي بدأت فكرة إقامتها في اليمن عام 1997م وتم تحديد ثلاث مناطق عام 2002م، وإلى تحليل التجربة الأردنية في الأخذ بالمناطق التنموية التخصصية في التنمية الصناعية المستدامة، أهمها:

ارتفاع تكلفة تنفيذ البنية التحتية أدى إلى عدم قدرة الدولة والقطاع الخاص اليمني على إقامة مناطق صناعية في اليمن حتى الآن، مع أنه قد تم إعلان وزارة الصناعة والتجارة أنها وقعت مع شركة تهامة لتطوير المنطقة الصناعية في الحديدة، ومع شركة عدن المحدودة لتطوير وتشغيل المنطقة الصناعية في عدن.

عدم توفر البيئة الجاذبة لرؤوس الأموال المختلفة للاستثمار في المجال الصناعي؛ فقد مثل القطاع الخاص الأجنبي في تكوين القطاع الصناعي اليمني (0.08%)

إضافة إلى عدم وضوح السياسات الصناعية والاستثمارية في اليمن، وأن أغلب الصناعات القائمة أنشئت بمبادرات القطاع الخاص دون تنظيم أو ترتيب في التنوع والتكامل والاستدامة الصناعية، ودون توزيع للصناعات حسب إمكانيات ومميزات اقتصادية تتوفر في كل محافظة من محافظات الجمهورية.

وكذلك وجود عدة جهات حكومية تقوم بعمل الإشراف والرقابة على الصناعة في اليمن مثل (وزارة الصناعة والتجارة، الهيئة العامة لحماية البيئة، هيئة الموارد المائية، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، الهيئة العامة للاستثمار، مكاتب الأشغال في المحافظات والمديريات، مصلحة الضرائب، مكاتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات، الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، وجمعية الصناعيين اليمنيين) والتداخل في الاختصاصات والمهام بين هذه الجهات وكل واحدة منها وبحسب قانونها تطالب من المصنعين رسوم واشتراكات، أضف إلى ذلك مطالبتها بتقديم الدعم المالي للصناديق, التي تم إنشاؤها.

خلال الفترة الماضية قامت الإدارة المختصة بوزارة الصناعة والتجارة بإعداد وتجهيز خطط وبرامج لإقامة مناطق صناعية في عدة محافظات، وتم تجهيز عدة ملفات ترويجية للقطاع الخاص للاستثمار في المناطق الصناعية التي تم تحديدها والإعلان عنها رسميا، إلا أن تلك الجهود, لم تثمر ولم تحقق الأهداف المرجوة منها.

وكذا إسناد الإشراف ومتابعة أعمال التطوير في المناطق الصناعية على السلطة المحلية في المحافظة، في حين هذه السلطة تعاني من ضعف في الإمكانيات المادية والبشرية، مما أدى إلى تأخر ظهور تلك المناطق الصناعية، التي تم الإعلان عنها.

إسناد تطوير وتشغيل المنطقة الصناعية على المطور وفق عقد يتم الاتفاق والتوقيع عليه بين المطور ووزارة الصناعة والتجارة في ظل عدم قدرة الدولة على تنفيذ البنية التحتية إلى بوابة المنطقة الصناعية

إسناد إدارة المناطق الصناعية على وزارة الصناعة والتجارة بينما الإشراف والمتابعة على السلطة المحلية في المحافظة وهذا أدى إلى خلل تنظيمي وإداري عزز من العوامل السلبية التي أخرت تنفيذ المناطق الصناعية

لم يتم العمل بتوصيات الدراسة الإستراتيجية لإنشاء المناطق الصناعية, التي أعدها فريق الخبراء المصري عام 2005م نظرا لعدم إشراك السلطات المحلية في المحافظات في إعداد هذه الدراسة بدليل الملاحظات, التي قدمتها مكاتب الأشغال العامة والطرق في المحافظات على المخططات المقترحة في الإستراتيجية للمناطق الصناعية، وبالتالي لم ينفذ شيء يذكر من تلك الدراسة الضخمة المكونة من أكثر من (500) صفحة.

في تلك الفترة لم تحدد مسارات توضح وتبين ماذا نريد من المناطق الصناعية وتحدد دور كل طرف من أطراف العملية التنموية (الدولة والقطاع الخاص) التشاركية في إقامة المناطق الصناعية.

توصيات

ضرورة أن يكون هناك إطار ونظرة استراتيجية عند تصميم وإنشاء المناطق الاقتصادية لتراعي الواقع المحيط بهذه المناطق داخل الدولة كالسياسات المتعلقة بالاستثمار، والهيكل الصناعي، والنشاط التجاري فيما يرتبط بالاستيراد والتصدير،

يجب أن تبنى هذه المناطق على الميزة التنافسية المتوفرة في كل محافظة، ويوصى بأن يكون بناء وتشييد هذه المناطق بشكل يراعي استدامتها ، إذ إن الدعم المالي المكون للمحفظة الاستثمارية المبالغ فيه قد يقلل من جدوى إقامة هذه المناطق.

من المهم اختيار مواقع المناطق الاقتصادية الخاصة بتمعن لتكون قريبة من البنية التحتية العامة، مما سينعكس على كلف تشييدها.

يجب أن تتكامل المناطق الصناعية والتنموية الخاصة مع تجمعات أو عناقيد الأعمال»Clusters«، والبرامج (كبرامج التدريب والتأهيل مثلًا)، والموارد المتاحة من حولها.

وجود إطار تشريعي متين، ومؤسسات قوية، وحاكمية جيدة مرتبطة بتنظيم هذه المناطق.

الرؤية

ومن خلال الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة فإن الأولوية المعطاة للاستثمارات تتركز في الجوانب التالية:

توجيه الاستثمار لإعادة تأهيل القطاع الصناعي وإدخال التكنولوجيا والتركيز على المشاريع ذات القيمة المضافة العالية المتمثلة في الحلقات المفقودة في سلسلة التحويل الصناعي.

- إقامة فروع صناعية وتكنولوجية جديدة كصناعة المعلومات والبرمجيات وأجهزة التحكم.

- إتاحة المجال لإقامة المناطق والمدن الصناعية من قبل القطاعين العام والخاص وتزويدها بكافة الخدمات اللازمة للنشاط الصناعي من مياه وكهرباء واتصالات وصرف صحي ومحطات معالجة وطرق وفروع مصرفية.

- إعطاء المشاريع الصناعية، التي تقام في المناطق الريفية والمناطق النائية أهمية ورعاية إضافية وزيادة في مدد الإعفاء من ضرائب الدخل عن تلك المناطق، بحيث يتسنى توطين المشاريع الصناعية في مناطق الكثافة العمالية، وخلق توازن في إقامة المشروعات الصناعية بين مختلف المحافظات اليمنية.

- منح ميزات إضافية للمشاريع التي تنتج سلعا جديدة لم تنتج سابقا أو سلعا معدة للتصدير.

- إعطاء أهمية في التدريب حول الابتكار وإدارة المناطق الصناعية والتنموية.

ولا ننسى أن اليمن في الوقت الحاضر خصوصا في هذه الأوضاع, التي فرضتها الحرب على بلادنا منذ عام 2015م بحاجة إلى طاقات صناعية جديدة أفضل مما سبق بحيث تتجه الأولويات نحو الاعتماد على الموارد المتوفرة داخل البلد من منتجات زراعية قابلة للتصنيع ومن مواد خام متوفرة في الطبيعة اليمنية واستغلالها استغلالا صحيحا واستقطاب رأس المال المحلي أولا ثم الاتجاه نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي. وبذلك يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- يجب أن تتصف التشريعات الاستثمارية بالديناميكية والعمل على تطويرها بشكل دائم وتحديثها حسب المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

- تشجيع إنشاء شركات مساهمة استثمارية متخصصة في إقامة مشاريع محددة ضمن التوجهات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

- توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وفق مقتضيات المصلحة العامة وحسب النتائج التي تقدمها الدراسات حول ذلك.

- جعل علاقة المستثمر مع جهة رسمية واحدة فقط هي الهيئة العامة للاستثمار في كل تعاملاته وليس مع جهات متعددة.

- سياسة الإعفاءات يجب أن تكون مبررة علميا و اقتصاديا.

البيتكوين.. من ورقة بحثية إلى هاجس يؤرق الدول والبنوك

في العام 2009م لم يكن يعلم ساتوشي ان تلقى الفكرة التي وضعها في ورقته البحثية هذا الاقبال لتفوق سعر عملته الرقمية سعر الكيلوجرام من ذهب عيار 24. نشأت الفكرة في ظل واقع فرضته ازمة الرهونات العقارية التي بدأت احداثها في الولايات المتحدة الامريكية في العام 2008م, كانت فكرة الورقة البحثية التي قدمها ناكموتو قائمة على استحداث عملة رقمية غير مرتبطة بدولة او اقتصاد معين بل بيد مجموعة من المعدنيين والافراد والشركات هم من يحددون قيمة العملة وفقا لقانون العرض والطلب, وقد اعتمد في هذا على تقنية سميت بـ سلسلة الكتل أو Blockchain التي تعتمد في الأساس على اللامركزية في تسجيل المعاملات من قبل مجموعة من المعدنيين للعملة المصدرة بدون تكرار استخدامها في عدة عمليات أخرى في نفس الوقت للحفاظ على قيمتها بعيدا عن سيطرة دولة او سلطة معينة من خلال حل معادلات معقدة للتأكد من صحة العملية المنفذة وتسجيلها في أستاذ عام غير قابل للتعديل الا بعد تأكيد جميع المعدنيين منها والموافقة عليها وذلك مقابل مكافاة بعملة تم تسميتها بالبيتكوين والتي أصبحت الطريقة الوحيدة لإنتاج العملة الرقمية.

في بداية الامر لم تتعد سعر العملة بضع سنتات من الدولارات عندما قايض المبرمج لازلو هانيتش 10,000 بيتكوين مقابل قطعتين من البيتزا في مايو 2010م (مايعادل الان 600 مليون دولار امريكي) ثم ما فتأت في التطور لتصبح قيمتها عشرات ثم مئات الى ان تجاوزت سقف الستين الف دولار.

لاقت العملة اقبالا متزايدا من المعدنيين والمشترين والمتعاملين على حد سواء ابتداء من العام 2017م ومعها نما استهلاك الطاقة المستخدمة للتعدين ليصل مستوى استخدام الكهرباء الى يعادل 3% من حجم استهلاك الكهرباء السنوي في العالم.

أهم العوامل التي ساهمت في نمو البيتكوين

1) الهالة الإعلامية للعملة التي لم تشهده من قبل خلال الأعوام الاخيرة والتي اسهم فيها كبار رجال اعمال من أمثال اليون ماسك والذي دفع معظم المضاربين الى الاقبال على العملة.

2) عنصر الوفرة والندرة والذي تم تقنينه بإنتاج العملة و بعدد محدد يقدر ب 21 مليون عملة وذلك بحلول العام 2140م (العملات المعدنة حتى الان تقدر بحوالي 19 مليون عملة).

3) التقنية المستخدمة أسهمت بشكل كبير في الرواج للعملة حيث عملية التحويل من مستفيد لآخر لا تستغرق بضع دقائق دون الحاجة لوسيط مالي ودون معرفة مصدر العملة والمحول منه او اليه مع توثيق العملية لدى اكثر من طرف عبر خاصية ال Blockchain كما اسلفنا سابقا.

4) قبول بعض الدول مثل أمريكا,كندا وبعض دول أوروبا ودول مثل لبنان, الأردن والامارات , ومنصات عالمية مثل Binance... etc,Coinbais,poloniex بتداول العملة ,وقنوات التحويل المالي او البنوك الالكترونية Omni Channels مثل PAYPAL وغيرها بشراء المنتجات والدفع بالعملة.

صلاح الفائق *

5) استثمار شركات عملاقة مثل تسلا لمليار وخمسمائة مليون دولار امريكي وشركة تويتر في العملة اسهم في زيادة الطلب في ظل توفر عدد محدود منها.

6) التضخم في دول مثل أمريكا وأوروبا خلال العام الماضي بسبب ازمة كورونا وارتفاع الودائع في البنوك بسبب انخفاض معدلات الاستهلاك ,وانخفاض اسهم الشركات التكنولوجية وأسعار الذهب اسهم في نمو الطلب على العملة.

7) قيام مؤسسات مالية بشراء منصات خاصة بتداول العملة والذي حدث من قبل مجموعة JP Morgan بشراء منصة Binance اعطى ايحاء للمتعاملين بان سوق العملة مضمون من حيث الاستثمار.

8) تقديم بعض المؤسسات المالية معلومات حول تقدير نمو العملة اسهم بشكل اخر في اقبال الافراد على المضاربة في سوق العملة.

هل البيتكوين فقاعة أم استثمار؟

في نقاش لبعض خبراء التكنولوجيا ابرزهم Ried Hoffman مؤسس موقع LinkdedIn حول ماذا اكانت عملة البيتكوين فقاعة ام استثمار برز مفهوم القيمة كعنصر مهم لتقييم العملة, واجمع المشاركون على ان عدم قدرة ربط العملة للقيمة الملموسة مثل الذهب او الدولار يشكل خطرا على المستثمرين والذي قد تكون

اشبه بفقاعة الدوت كوم مطلع الألفية الحالية. وفي سؤال للملياردير وارن بافت فيما اذا كان يستثمر في عملة البيتكوين علق قائلا " لا امتلك بتكوين ولا أي من العملات الرقمية, ولن افعل ابدا",واردف معللا لاجابته" انها ليس لها أي قيمة فريدة على الاطلاق, وانه يفضل اسهم الشركات التي تكتسب قيمة من انتاج أشياء, وانه يرى بان النقود المشفرة لاتعتبر نقودا على اعتبار ان النقود مخزن للقيمة ووسيلة للتبادل يصفها بـ"السراب", وانهى حديثا بالقول " لماذا لا يحتفظ العالم بشيء لا يفهمه ولا يعرف عنه شيئاً لكن الناس تحب المغامرة".

المصدر Bloomberg

وبالرغم من ان الهدف من تطوير العملة هو ان تكون نظاما للدفع والتبادل الا ان الاستخدام محدود حتى الان واغلب استخدامها الان في المضاربة والذي ينطوي على مخاطر عالية بسبب شحة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

أهم المخاطر التي تواجه الاقتصادات والبنوك

وفي ظل هذا التنامي اصبح اقبال الافراد (معدنيين او مشتريين) والشركات مصدر خطر على الدول والبنوك ابرزها:

1- صعوبة التعرف على هوية الافراد المستخدمين للعملة بالإضافة الى مراقبة التحويلات المالية التي تتم فيما اذا كانت لأغراض شخصية, تجارية او تمويل الإرهاب الامر الذي قد يسهم في تنامي نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد الامن والسلم وعلى وجه الخصوص في دول العالم الثالث التي تشهد أزمات اقتصادية بسبب ضعف الإمكانات والقدرات والفساد المستشري فيها.

2- كما يمكن ان توفر العملة ملاذاً آمناً لتهريب الأموال واضعاف العملة المحلية نتيجة الشراء والتحويل للخارج الامر الذي يضعف المركز المالي لتلك الدول.

3- في الجانب الاخر تتمثل الخطورة بالنسبة للمصارف في توجه عملاء البنوك الى تفضيل استثمار أموالهم في العملة لأغراض المضاربة والاستفادة من مضاعفة قيمة الاستثمار من خلال الرافعة المالية والتي تعتبر ملائمة لأصحاب رؤوس الأموال البسيطة وتسرب العملة الى خارج النظام المصرفي.

4- المخاطر البيئية وتتمثل في حجم الطاقة المستخدمة في ظل تنامي الاستهلاك للكهرباء لأغراض التعدين والذي يتطلب إلى انتاج أكبر والاستثمار في هذا القطاع وزيادة معدلات الانبعاث لثاني أكسيد الكربون والذي قد يؤثر سلبا على البيئة، في حين تواجه الدول تحدياً مرتبطاً بهذا الاستهلاك للطاقة يتمثل في انخفاض مستويات الاستثمار في المجالات الأخرى الأكثر جدوى للمجتمع والدولة مثل الزراعة والصناعة وغيرها من المجالات ذات التاثير على الميزان التجاري.

يضاف الى ما سبق المخاطر المحدقة على الفرد المستثمر او المعدن تتمثل في ضياع الرقم السري للمحفظة وبالتالي فقدان كل الرصيد المتاح وأبرز مثال على هذا ما حدث لجيمس هاولز في العام 2013م الذي فقد 7500 بيتكوين والذي تعادل قيمتها حاليا حوالي 450 مليون دولار عندما أضاع قرصاً يحتوي على بيانات وأرقام المحفظة، كما ان الفيروسات تعشق الحواسيب التي تعمل على التعدين وهو ما يجعل مستخدميه أكثر عرضة للابتزاز او فقدان الثروة لأطراف مجهولة الامر الذي سينعكس حتما على المعدن/المالك بشكل سلبي.

في ظل هذه التعقيدات وعدم وجود اخلاقيات تحكم تقنيين استخدامات وتعدين وشراء وتحويل العملة وحماية ممتلكات بالإضافة الى عدم ارتباط العملة بأصل ذي قيمة مثل الذهب او الدولار يصبح خيار الاستثمار امرا في غاية التعقيد ومصدر خطر قد لا يحمد المقبل عليه عقباه.

وليس من المستبعد ان تكون هذه العملات فقاعة أخرى تسهم بشكل أو بأخر في بناء رأسماليات لأفراد وكيانات في ظل شحة المعلومات الخاصة بالطلب والعرض ومعطيات التحليل والاستقراء للبيانات وغياب القوانين والرقابة لهذا النوع من وسيلة التداول في دول متقدمة مثل الصين, روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكبر الدول المعدنة بحسب موقع DW الذي أوضح بأن نسبة التعدين في الدول المشار اليها أعلاه كانت موزعة بنسبة 7%,65% لكل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا, وكأن الامر اشبه بسباق من نوع اخر في استهلاك العملات النقدية لدول أخرى وحرب اقتصادية بشكل جديد.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الخزانة الامريكية طالبت البنوك بالاحتفاظ بسجلات العملاء المتعاملين بهذه العملة الا ان تقنية الـ Blockcahin حال دون تطبيق هذا الامر, وتاتي هذه الخطوة في ظل تقارير تشير إلى أن تم رصد عمليات لمنظمات إرهابية مثل داعش قيامها بالاستثمار في العملة لتسهيل عملية نقل الأموال.

ولتلافي هذه المخاوف يتوجب على كافة القطاعات المصرفية وخاصة في الدول المتقدمة توحيد جهودها وتحسين القدرات والامكانيات لاستيعاب هذا السوق والتركيز على عوامل ومحفزات الاستثمار لهذه العملة وتطبيقها على المنظومة المالية وذلك حتى لا تتكرر تجربة المصارف الالكترونية التي أسهمت في اضعاف دور البنوك في الوساطة المالية وتفعيل دورها في حماية المجتمعات والعالم من مخاطر تمويل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانهيار الاقتصاد.

* مدير التسويق-البنك الأهلي اليمني

البنوك كالدم في جسم الإنسان فالدم يتجه نحو الأعضاء النشطة.. وهكذا البنوك والمؤسسات المالية تتجه تمويلاتها نحو القطاعات النشطة ,, وفي اليمن يعتبر قطاع التمويل الأصغر اليوم من أنشط القطاعات التي تستقطب الاستثمارات.. فمع توقف الرواتب اتجه الناس نحو خلق المشاريع التي توفر لقمة عيش كريمة.

في هذا اللقاء يتحدث الدكتور شرف الكبسي رئيس الوطنية للتمويل الأصغر عن واقع التمويل الأصغر في اليمن ومستقبله .. والتغيرات التي حدثت في الاقتصاد اليمني وسلوك الأفراد والمؤسسات حيال هذا التغير وغيرها من القضايا.

لقاء: محمد النظاري

رئيس الوطنية للتمويل لـ(المصارف):

الثقافة المالية في اليمن تغيرت بتغير العوامل الاقتصادية والمالية

«مؤسسات التمويل الأصغر مؤسسات مجتمعية تحاول مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر في الحصول على رأس المال المطلوب لمشاريعهم الخاصة لكي يرفعوا من قدراتهم التنافسية ويتمكنوا من شراء أصول تساهم في تثبيت أقدامهم في السوق ونمائهم وبالتالي ينمو الاقتصاد الوطني.. فكما هو معروف اقتصاد البلدان النامية 90% منه منشآت صغيرة وأصغر» بهذا الكلام بدأ الدكتور شرف حديثه معنا.. مشيراً إلى أنه في اليمن ولسنوات عديدة كان هذا القطاع المهم لا يحصل أفراده على تمويل إلا من المانحين الدوليين.. لذا نحن نسعى إلى توسيع شراكاتنا مع البنوك العاملة في اليمن خصوصاً منذ العام 2018م للحصول على تمويلات كافية تمكنا من مد يد العون لأصحاب هذه المشاريع رغبة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ويرى الكبسي أن قطاع الـ«ميكروفايننس» أو التمويل الأصغر قد انتعش كثيراً خلال الخمس السنوات الأخيرة في اليمن كونه يستهدف صغار المستثمرين.. من ذوي المشاريع الصغيرة والأصغر والمتناهية الصغر.

ويؤكد الكبسي بأن المحافظ الإلكترونية أصبحت ضرورة في اليمن خاصة مع تدهور وضع العملة الورقية التي أصبحت غير قابلة للتداول فمثلاً تكون المحفظة الاستثمارية بمبلغ معين تمنح هذه المحفظة لمؤسسات التمويل الراغبة بالحصول على جزء من تمويلاتها.. لمنحها لعملائها.

كما أن البنوك اليوم بدأت تفكر في برامج استثمارية للاستفادة من أرصدتها المجمدة فبعد 2015م أثبتت أن البنوك التي كانت تشتغل بعقلية شركة الصرافة كانت أفضل من البنوك التي كانت تضعها في البنك المركزي.

فمثلاً نحن في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر نكون بحاجة إلى مبلغ مالي قد حدد مسبقاً بحسب المشاريع المستهدفة لنقل مثلاً مبلغ 5مليارات.. نذهب إلى احد بنوك الجملة لأخذ هذا القرض أو التمويل ومن ثم نقوم بتقسيمه على عدد المشاريع التي شملها برنامج التمويل الذي منحنا التمويل على أثره.. وقد بدأنا بهذا الأمر بالفعل مع بنك اليمن والكويت والبنك التجاري ونحاول إقناع بنوك أخرى للدخول في هذا المشروع العملاق الذي سيساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية في البلاد.

ويقول الكبسي إن هناك نفوراً كبيراً من القطاع المصرفي بشكل عام بسبب انقسام البنك المركزي .. لذا توجه الناس إلى شركات ومحلات الصرافة بدلاً عن التوجه للبنوك.. فالصرافة أصبحت اليوم جزءاً كبيراً من الاستثمارات اليمنية.

فالبنوك تضررت من أذون الخزنة لكن شركات الصرافة لم تكن داخلة في هذا الأمر فتجنبت خسائر كبيرة.... فالصرافون أخذوا جزءاً كبيراً

الكبسي: هناك بنوك تهدف إلى خلق شراكة مع مؤسسات التمويل من خلال تقديم الدعم والمساندة لها

من أموال الناس مستفيدون من الـ«بريميم» أو العمولات التي أصبحت معروفة ومتعارف عليها كتسهيلات.

ويقول الكبسي أن مما ساهم في ازدهار نشاط شركات الصرافة هو وجود عملتين حيث أصبحت هناك فجوة كبيرة بينهما.. موضحاً أن هذا الأمر يمكن تغييره إذا ما قام البنك المركزي بعدد من الإجراءات الجادة.. بحيث ستقل العمولات البينة والعوائد الأخرى بمعنى أن هوامش الربح تقل.

ويشير الكبسي إلى أنه في ظل الحرب والحصار ينتعش التهريب حيث يتم تهريب النقود هرباً من عمولات التحويل المرتفعة فالسوق السوداء التي تأججت على مستوى البضائع والعملة والحوالات وهذا الأمر يمر عبر عمولات كبيرة تحرم منها البنوك الرسمية.

وعن علاقات البنوك التجارية مع مؤسسات التمويل الأصغر يرى الكبسي أن هناك بنوكاً تهدف إلى خلق شراكة مع مؤسسات التمويل من خلال تقديم الدعم والمساندة لها.. مشيراً إلى أن «الوطنية للتمويل» مثلاً بصدد توقيع عدد من الشراكات مع البنوك التجارية في البلد للحصول على تمويلات لبرامجنا الاستثمارية عبر المحافظ الاستثمارية التي تطرحها.

في حين أن هناك بنوكاً تدخل كمنافس لنا حيث تستهدف الأفراد والشركات في قطاع التمويل الصغير والأصغر بشكل مباشر وتريد استقطاب العملاء فهناك خطط لبعض البنوك للدخول بشكل جدي في قطاع التمويل الأصغر كمنافس.

وهناك بنوك تريد أن تكون مؤسسات التمويل جزءاً من محافظها الاستثمارية .. وفي الأخير كلما زادت المنافسة كان المستفيد هو المستثمر وبالتالي الاقتصاد الوطني أصبح وضعه أفضل.

وينبه الكبسي إلى أن هناك سوء فهم لدى القطاع المصرفي في اليمن لموضوع التمويل الأصغر حيث لا زالت أغلب مؤسسات التمويل تتعامل كأنها بنوك تجارية حيث يتم التنافس على العملاء.. لكن الأمر يختلف في قطاع التمويل الأصغر فالتنافس على العميل يضر بالجميع في حين أن التنافس يجب أن يكون على الانتشار أي مناطق التواجد وليس العملاء فالمبالغ زهيدة وعوائدها ليست كما في البنوك التجارية.. بمعنى أنه يجب على كل مؤسسة تمويل أن تبحث لنفسها عن مساحة عمل جديدة كون الفئة التي تستهدفها مؤسسات التمويل الأصغر متوافرة في كل مكان لكن للأسف هناك تركز لنشاط مؤسسات التمويل داخل المدن وهذا مؤشر خطير وسوء فهم يجب ان يتم تلافيه لكي يستمر قطاع التمويل الصغير والأصغر في التطور والازدهار.

فالوضع المالي في اليمن صعب حيث أن المعايير العالمية لمبلغ التمويل كحد أدنى في «الميكرو فايننس» مايعادل ألف دولار .. لكن هذا المبلغ في اليمن مبلغ كبير خصوصاً مع الوضع العام للاقتصاد.. لذا تتجه مؤسسات التمويل اليوم نحو ما يسمى الـ«نانو فايننس» أي مبلغ أقل من 50 ألف ريال بحيث نغطي احتياجات 80%.. فالهدف الاجتماعي لقطاع التمويل الأصغر هو المحور الذي يجب التنبه له..

وعن مستقبل قطاع التمويل الأصغر يقول الكبسي إن السياسة المالية في البلد بسبب الحرب لم تتجه بعد لموضوع الدين الداخلي لتغطية النفقات والمشاريع الحكومية لكن هذا الأمر ممكن أن يبدأ في أي لحظة.. وهنا وبالتالي ستعود البنوك لموضوع أذون الخزانة ذات العوائد الكبيرة والمكلفة للدولة.. وبالتالي ستتراجع البنوك عن الالتفات لقطاع التمويل الأصغر.

لكنه يرى أن ثقافة الناس قد تغيرت بتغير العوامل الاقتصادية فلم يعد اليوم المواطن معتمداً على الحكومة حتى لو تحسنت الأوضاع... وعادت و بشكل طبيعي فهي ستتعامل بعقلية مختلفة فكل السلع والخدمات تحررت فلم تعد الحكومة تدفع فوارق وتتحمل أعباء فالمواطن مستعد لدفع ثمن ما يأخذه من سلع وخدمات.. كذلك أصبح الناس أكثر قدرة على تقليل الكلفة وقد اتجهوا إلى الطاقة الخضراء وقللوا استخدام الطاقة حتى مع الكهرباء التجارية عن طريق استخدام أدوات أقل استهلاكاً للطاقة..

كورونا يرفع الدين العام العالمي إلى 89,6 تريليون دولار خلال 2020

ألقت جائحة كورونا بظلالها على الدول العالمية، وكبدتها خسائر فادحة، حيث ذكر التقرير النصف سنوي حول الماليات العامة لدول العالم، الذي صدر مؤخرا ،أن الدين العام العالمي ارتفع خلال 2020 إلى 89.6 تريليون دولار. وحسب بيانات وأرقام تقرير صندوق النقد الدولي «الراصد المالي»، بلغ نصيب الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 98 في المئة العام الماضي، مقارنة مع 84 في المئة خلال 2019، وتأتي الزيادة نتيجة إنفاق الحكومات على «دعم الاقتصاد» المتضرر من أزمة كورونا العام الماضي.

تباين الاقتصادات

يشير التقرير إلى أن الزيادة في الإنفاق، بالتالي في الدين العام وعجز الميزانيات، كانت أكبر في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول الصاعدة والنامية، وبلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة العام الماضي 123 في المئة، مقابل 105 في المئة في 2019، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في 2021 إلى 125 في المئة.

وعلى سبيل المثال، وكنموذج من دول الاقتصادات المتقدمة، ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي إلى 129 في المئة، ويتوقع أن ترتفع هذا العام إلى 133 في المئة، وذلك مقابل 108 في المئة خلال 2019.

ويرجع ارتفاع الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة إلى أن تلك الدول لديها قدرة أكبر على الاقتراض من الأسواق، في ظل انخفاض معدلات الفائدة بشدة، بالتالي قلة تكلفة الاقتراض، وكذلك ثقة أسواق الدين في اقتصادات تلك الدول.

بينما أنفقت الدول ذات الاقتصادات المتقدمة أكثر على دعم كل قطاعات الاقتصاد المتضررة من أزمة كورونا، وكذلك لدعم العاملين والأسر للحفاظ على قدر من الإنفاق الاستهلاكي، وكان الإنفاق الحكومي في الدول ذات الاقتصادات الصاعدة والنامية مركزاً على قطاعات الصحة وإجراءات الوقاية والحد من انتشار الوباء.

ويؤكد التقرير أن الاقتصادات المتقدمة «سجّلت الزيادة الأكبر على الإطلاق في مستويات عجز المالية العامة والدين، بسبب ارتفاع الإنفاق وتراجع الإيرادات». وفي الأسواق الصاعدة يعود ارتفاع العجز أساساً إلى تراجع المتحصلات الضريبية نتيجة الركود الاقتصادي. وفي البلدان المنخفضة الدخل، كانت استجابة سياسة المالية العامة أكثر محدودية، نظراً إلى قيود التمويل وبرامج الرعاية الاجتماعية الأقل تطوراً. ومن ثمّ فإن أزمة الوباء تنطوي على خطر ترك تأثير دائم في هذه البلدان، بما في ذلك ارتفاع مستويات الفقر وسوء التغذية.

الإنفاق واللقاح

وطالب صندوق النقد الدولي كل دول العالم باستمرار الإنفاق بقوة للحيلولة دون ضعف الاقتصاد، بحيث لا يمكنه الانتعاش من أزمة وباء كورونا، خصوصاً بعد السيطرة عليه في ظل تطوير اللقاحات والتوسع في تطعيم الملايين حول العالم بها.

يذكر تقرير الصندوق حول المالية العامة أن «الدعم المالي العالمي للاقتصادات بسبب أزمة كورونا بلغ ما يقرب من 14 تريليون دولار مع نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2020، وهو ما يمثل زيادة قدرها 2.2 تريليون دولار منذ أكتوبر (تشرين الأول) 2020. وتضمن ذلك 7.8 تريليون دولار في صورة نفقات إضافية أو إيرادات ضائعة (بنسبة أقل) و6 تريليونات دولار في صورة ضمانات وقروض وضخ رؤوس أموال».

وتفاوت حجم الدعم المقدّم عبر البلدان حسب تأثير الصدمات الناجمة من الجائحة وقدرة الحكومات على الاقتراض. ويشير التقرير إلى أنه في الاقتصادات المتقدمة، تغطي إجراءات المالية العامة عدة سنوات، وتتجاوز قيمتها 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 وما بعده. وفي المقابل، ركزت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الجزء الأكبر من الدعم في بداية الجائحة، وسينتهي العمل بعديد من هذه الإجراءات قريباً. وقد اقترن هذا الدعم بانكماش اقتصادي نتج منه تراجع الإيرادات، ما أدى إلى ارتفاع مستويات الدين العام والعجز.

التحول الاقتصادي

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن «هناك حاجة ماسة إلى التعاون الدولي من أجل إنتاج العلاجات واللقاحات اللازمة، وتوزيعها على نطاق واسع، لتصل إلى جميع البلدان بتكلفة منخفضة. وتعد اللقاحات سلعة عامة عالمية من شأنها إنقاذ حياة البشر والحفاظ في نهاية المطاف على أموال دافعي الضرائب في جميع البلدان. وكلما عجلنا بالقضاء على هذا الوباء العالمي، أمكن للاقتصادات العودة بشكل أسرع إلى مسارها المعتاد، وقل احتياج المواطنين إلى الدعم الحكومي».

وذكر التقرير أن على اقتصادات العالم أن تعمل من الآن، وبسرعة، على التجهيز للانتعاش من أزمة كورونا، وذلك بضخ الاستثمارات في عمليات التحول الاقتصادي نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والاستثمار في التكنولوجيا.

وفي مقالته على موقع الصندوق، حدد غاسبار عدداً من «الأولويات التي يتعين أخذها في الاعتبار ضمن سياسات المالية العامة»، وهي الاستثمار في النظم الصحية، بما في ذلك توفير اللقاحات، والتعليم والبنية التحتية. ويمكن للاقتصادات التي يتوافر لها حيز مالي كاف التنسيق في ما بينها من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات العامة الخضراء بغرض دعم النمو العالمي. وينبغي أن تستهدف المشروعات، التي يفضل تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص، التخفيف من حدة التغيرات المناخية وتيسير التحول الرقمي.

وكذلك مساعدة المواطنين على استئناف العمل والتنقل بين الوظائف إذا لزم الأمر من خلال تقديم الدعم المالي للتحفيز على توظيف العمالة وتطوير التدريب وطرح برامج لدعم الباحثين عن الوظائف. وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية للمساعدة في التصدي لعدم المساواة والفقر. وإعادة تصميم النظم الضريبية لدعم العدالة والتحفيز على حماية البيئة. وكذلك الحد من النفقات المهدرة وزيادة شفافية مبادرات الإنفاق وتحسين ممارسات الحوكمة لجني ثمار الدعم المالي بالكامل.

الاندبندنت

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ولذلك هو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة في كل دولة؛ فهو يتمتع بالسيادة والاستقلال، ويعتبر نشاطه ذا أهمية بالغة؛ فهو يأتي على رأس النظام المصرفي ويتدخل البنك المركزي ليوجه ويراقب مختلف البنوك التجارية، ومنها الإسلامية كذلك, في سبيل تحقيق الأهداف النقدية المرجوة, مستخدما بذلك مجمل السياسات، أو الأساليب التي تختلف أهميتها من اقتصاد لآخر, وهذه الأساليب قد تؤثر في حجم الائتمان والتوجهات الإقراضية من جهة، أو توجيه نشاطات البنوك إلى أوجه معينة من جهة ثانية .

نشأة البنوك المركزية و وظائفها

حسين حسن قعطبي *

1) نشأة ووظائف البنك المركزي

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية، وعادة ما ينشأ البنك المركزي كبنك هام تمنحه الدولة سلطة إصدار.

وإذا كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي؛ فإنه حديث النشأة في حد ذاته، وكان في القرن التاسع وفي الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم «بنك الإصدار» ولا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول ومنها فرنسا.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1665أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة , غير أن بنك إنجلترا، الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار، كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس والقواعد، التي تميز البنوك المركزية عن غيرها، واستمرت عملية إنشاء البنوك المركزية طوال القرون اللاحقة الى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920م، وقد قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، وهكذا أصبح لكل دولة الآن بنك مركزي خاص بها.

2) تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو تلك المؤسسة، التي تشغل مكانا رئيسا في سوق النقد، وهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، ويهدف أساسا على خدمة الصالح الاقتصادي العام في ظل مختلف النظم النقدية والمصرفية.

والبنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة، ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله ان يتملك ويتصرف بممتلكاته, وان يتعاقد وان يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له ختم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم.

ومن ضمن الاهداف الرئيسة للبنك المركزي- الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار، والحفاظ على الاستقرار النقدي.

3) خصائص البنك المركزي

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.
- تحتل صدارة الجهاز المصرفي، وهو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مبدأ الوحدة، أي وجود بنك مركزي واحد، كما هو الحال في فرنسا وانجلترا وغيرها من البلدان, وهذه لا يمنع من تعدد البنوك المركزية في بلد واحد كما هو الحال في الولايات المتحدة.
- البنك المركزي هو غالبا مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم، تهدف الى خدمة المصلحة العامة وتنظيم النقود والائتمان, ومرتبط بالحاجة للمعاملات والسياسات النقدية.

ملكية البنوك المركزية

توجد بنوك مركزية مملوكة للدولة، وهناك بنوك مركزية أخرى ذات ملكية خاصة أو مشتركة, حيث لا تؤثر الملكية الخاصة للبنوك المركزية بقيامها بوظائفها وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة.

نوع ملكية البنوك المركزية للدولة: كما أن هناك ملكية خاصة لهذه البنوك؛ فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية (مملوك للبنوك أعضاء النظام الاحتياطي الفيدرالي) وفي سويسرا (مملوك للمقاطعات بنسبة 63% والباقي للقطاع الخاص) وفي جنوب افريقيا 100% للقطاع الخاص، وفي الملكية المشتركة استراليا 50% , اليونان 10%، اليابان 55%, المكسيك 50%, تركيا 25%, وفي إيطاليا (مملوك لشركات عامة) للبنك المركزي عدة وظائف وهي:

1) وظيفة الإصدار النقدي

من الامتيازات، التي قدمت للبنك المركزي وظيفة الإصدار النقدي؛ فالقانون لا يسمح لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة, فالبنك يقوم بإصدار العملة الورقية بما يتفق والسياسة العامة للدولة, وبذلك يقوم البنك بوضع خطة للإصدار وحجم النقد المتداول، وقد مرت عملية الإصدار بعدة مراحل وأنظمة إصدار:

أ- نظام غطاء الذهب الكامل: فتبعا لهذا النظام يقيد إصدار النقود بحجم الذهب الموجود بالبنك المركزي, حيث تقابل كمية النقود المصدرة باحتياطي كامل من الذهب, وهذا النظام كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى، وتخلت عنه مختلف الدول بصفته يقيد حرية البنك المركزي في الإصدار، وفي الوقت نفسه كان التخلي عن هذا النظام إيذانا بظهور مشاكل نقدية كبيرة عرفها العالم.

ب- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: فمقتضى هذا النظام يمكن إصدار نقود ورقية مقابل سندات حكومية الى حد معين.

ج- نظام غطاء الذهب النسبي: وفيه يمثل الذهب نسبة معينة من قيمة الأوراق النقدية المصدرة، ويغطى الباقي بالسندات الحكومية, ويتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة, إذ أنه يلبي احتياجات النشاط الاقتصادي الى حد كبير، وفي الوقت نفسه يضع حدودا لعدم الإسراف في إصدار النقود، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في العملة. وأول من سار على هذا النظام المانيا عام 1875 وانتشر بدرجة كبيرة 1918؛ إذ تبعته معظم المصارف الحديثة, إلا أنه لم يدم طويلا حيث تخلت عنه العديد من الدول خلال فترة الكساد العظيم.

د- نظام الإصدار الحر: في هذا النظام لا يرتبط حجم الإصدار النقدي بالرصيد الذهبي أو أي اعتبارات أخرى غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد للنقود ولا توجد له علاقة بعملية الإصدار بالذهب، كما أنه لا يوضع له سقف، والضابط الوحيد لكمية النقود المصدرة هو حجم النشاط الاقتصادي، وبقرار من البنك المركزي, ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في عملية الإصدار لتميزه بالمرونة القصوى, ويمكن للبنك المركزي أن يراقب النشاط الاقتصادي، ويوجهه من خلاله.

هـ- نظام الحد الأقصى للإصدار: في هذا النظام لا تطبق أية علاقة بين النقود الورقية المصدرة والذهب, وإنما يحدد القانون سقفا أعلى للإصدار لا يسمح بتجاوزه.

2) وظيفة بنك الحكومة

فهو يقوم بمختلف الأعمال المصرفية، التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة، ومستودع لأموالها، التي تحصلها عن طريق المؤسسات الحكومية، وهنا يقوم البنك المركزي بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه، كما أنه يباشر حسابات الحكومة والمدفوعات المتصلة بالعالم الخارجي، إذ أنه المشرف على الاتفاقات المالية التي تعقدها الحكومة مع الخارج, وبالتالي فهو يمول الحكومة بالعملات الأجنبية، التي قد تحتاج إليها لمواجهة التزاماتها الخارجية، كما يعمل البنك المركزي على توفير احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

3) وظيفة بنك البنوك

تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره لمثل هذا الامتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض, حيث تلجأ إليه البنوك التجارية؛ اذا لم تجد سيولة في مكان آخر – لذلك يقال عنه بنك البنوك.

ويقوم البنك المركزي بدور هام في تنظيم عمليات الائتمان, وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف، التي يقوم بها البنك المركزي في مختلف دول العالم.

وفي الواقع إن أهداف السياسة النقدية، التي يرمي إليها البنك المركزي؛ تمثل نفس توجهات السياسة الاقتصادية, فالسياسة النقدية ما هي إلا إحدى السبل، التي تقررها السياسة الاقتصادية, وبذلك فإن الحكومة تتعاون مع البنك المركزي بالإشراف والرقابة على الائتمان، وبعض هذه الطرق ما هو تقليدي، وتسمى الوسائل الكمية، وما هو حديث وتسمى الرقابة الكيفية أو النوعية.

*خبير في الشؤون المالية والمصرفية، وكيل مساعد سابق للبحوث والإحصاء بالبنك المركزي اليمني

البنك الأهلي اليمني.. المساهم الأبرز في تأسيس قاعدة العمل المصرفي اليمني

شهد اليمن في عقد الستينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة نحو بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة، وكانت إحدى شواهد تلك الانطلاقة تأسيس قواعد العمل المصرفي في اليمن من خلال تأسيس بنوك ومصارف حكومية بهدف تعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وإحداث تنمية شاملة في البلاد.

ولعل البنك الأهلي اليمني أحد شواهد تلك النهضة الاقتصادية، حيث تم الإعلان عن تأسيس هذه القلعة الاقتصادية في العام 1969، كأول مصرف حكومي بعد الاستقلال من الاستعمار البريطاني، وسبقه البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي تأسس في العام 1962.

لم يكن تأسيس البنك الأهلي اليمني مجرد سد فراغ للمؤسسات المالية والبنوك التي كانت تعمل ابان فترة الاستعمار البريطاني, بل تضمنت جملة من الأهداف الاقتصادية والتنموية العملاقة والتي ظهرت من خلال الأدوار التي لعبها البنك, حيث شهد عقد الخمسينات من القرن الماضي نشاطا في افتتاح فروع لبنوك خارجية في مدينة عدن ابان حقبة الاستعمار البريطاني وذلك بحكم النشاط التجاري والموقع الاستراتيجي لها, وكانت هذه البنوك..

National Bank Of Yemen

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

بنك كل اليمنيين

Bank of all Yemenis..

● البنـك الأهـلي الهنـدي National Bank Of India(بريطاني) والـذي تحـول فيما بعـد الى البنـك الأهـلي وجريندليـز.

● البنـك الأهـلي وجريندليـز National & Grindlys Bank والـذي كان يعتـبر بنـكاً مركزيـاً مصغـراً للحكومـة البريطانيـة ويتـولى إدارة الموازنـات العامـة للمسـتعمر البريطـاني.

● شـارترد بنـك المحـدود Chartered Bank LTD (بريطاني).

● البنـك الشرقـي المحـدود Eastern Bank LTD (بريطـاني).

● البنـك البريطـاني للـشرق الأوسـط British Bank of Middle East (بريطـاني).

● البنـك الهنـدي المحـدود Bank of India LTD (هنـدي).

- حبيـب بنـك المحـدود Habib Bank Ltd (باكسـتاني).

● البنـك العـربي المحـدود Arab Bank Ltd (اردني).

وبعـد تحقـق اهـداف ثـورة ال 14 مـن أكتوبـر مـن العـام 1963م بجـلاء اخـر جنـدي بريطـاني في 30 نوفمبـر 1967, شـهدت الفـترة إعـادة التأسيس لمرحلة مـا بعـد الاسـتعمار والتـي كانـت احـدى ثمارهـا تنظيم العمليـة المصرفيـة في كيـان واحد وباسـم البنـك الأهلي اليمنـي الـذي مـارس أدوارا اقتصاديـة هامـة باطلاعـه بمهـام البنـوك التجاريـة السـابقة بالإضافـة الى تنمية الإنتـاج والاسـتثمار في القطاعـات الاقتصاديـة عامـة, وفي الصناعـة والزراعـة خاصـة, وتحملـه جـزء مـن مهـام البنـك المركـزي قبـل انشـائه (والـذي عـرف فيمـا بعـد بمـصرف اليمـن) باسـتثناء اصـدار النقـود التـي كانـت مـن مهـام مؤسسـة النقـد لليمـن الجنـوبي او المعـروف بـ South Yemen Currency Authoirty (SYCA)) وتنوعـت نشـاطات البنـك الأهـلي اليمنـي في منـح القـروض في مجـالات الإسـكان, التجـارة الدوليـة, الزراعـة والصيـاد, الافـراد والقـروض الاسـتهلاكية.

التأسيس

تأسـس البنـك الاهـلي اليمنـي في عـدن عـام 1969م بموجـب القانـون رقـم (37) للعـام 1969م كبنـك مملـوك للحكومـة واول مـصرف حكومـي يتـم تأسيسـه بعـد الاسـتقلال مـن الاسـتعمار البريطـاني في جنـوب اليمـن خلفـا للبنـوك الاجنبيـة المتواجـدة آنـذاك, مـارس البنـك أدواراً هامـة تمثلـت في تنظيـم العمليـة الماليـة والمصرفيـة وتمويـل المشـاريع العملاقـة والمتوسـطة والصغيـرة في مختلـف المجـالات الزراعيـة-الصناعيـة- السـمكية- السـكنية- النقـل- الاتصـالات- التجاريـة وغيرهـا مـن المجـالات, وبعـد تحقيـق الوحـدة اليمنيـة المباركـة في 22 مايـو 1990م وتحديـدا في العـام 1991م تـم تعديـل نظـام البنـك ليـمارس اعمالـه بموجـب قانـون الهيئـات والمؤسسـات والـشركات العامـة وذلـك وفقـا للقانـون رقـم (35) للعـام 1991م, وفي العـام 2013 تـم إعـادة تنظيـم النظـام الأسـاسي للبنـك بموجـب قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (405) لسـنة 2013 والـذي صـدر بموجبـه النظـام الاسـاسي للبنـك الاهـلي اليمنـي دون اختـلاف صفتـه القانونيـة كبنـك حكومـي وتحـت اشراف وزارة الماليـة, ومنـذ تأسـيس البنـك وحتـى الان يمـارس البنـك نشـاطه المـصرفي كمؤسسـة ماليـة ذات اسـتقلالية تامـة تضمـن لـه اداء الادوار المناطـة بـه في تقديـم الخدمـات المصرفيـة والاسـتثمارية والوسـاطة الماليـة للأفـراد والـشركات بكافـة قطاعاتهـا وبموجـب احـكام وقوانـين البنـك المركـزي والسـلطات ذات العلاقـة. كـما كان ولايـزال للبنـك ادوار هامـة اقتصاديـة وتنمويـة لمـدة نصـف

قـرن ليصبـح مـن اكبـر البنـوك التجاريـة العاملـة في اليمـن والتـي لهـا السـبق في تأسـيس قاعـدة العمـل المـصرفي في اليمـن.

وفي مواكبـة تطلعـات واحتياجـات العمـلاء في السـوق المحلـي قـام البنـك الاهـلي اليمنـي في العـام 2011م بتأسـيس فـرع خـاص بالتعامـلات الاسـلامية في صنعـاء ليصبـح بذلـك مـن طلائـع البنـوك المحليـة التـي تقـدم خدماتهـا المصرفيـة بشـقيها التجـاري والاسـلامي.

المسؤولية المجتمعية

يحـرص البنـك عـلى تعزيـز علاقتـه المجتمعيـة، حيـث ينظـر للمجتمـع بأنـه شريـك في صناعـة النجـاح والتميـز، الأمـر الـذي يجعلـه يسـعى دومـاً إلى تقويـة هـذه الروابـط مـن خـلال القيـام بتنفيـذ مجموعـة مـن الأنشـطة والمشـاريع المجتمعيـة منهـا عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر:

• المشـاركة في الحملـة التوعويـة ضـد COVID-19 في اليمـن: في ظـل الجائحـة التـي ضربـت العـالم بوبـاء كورونـا نهايـة العـام 2019م والتـي حصـدت الكثـير مـن الارواح, قـام البنـك الاهـلي اليمنـي بالتعـاون مـع المركـز الوطنـي للتثقيـف والتوعيـة الصحيـة والسـكانية بالمسـاهمة في حملـة التوعيـة الوطنيـة ضـد وبـاء كورونـا مـن خـلال التمويـل و المسـاعدة في تنفيـذ الحملـة التوعويـة التـي اسـتهدفت كافـة محافظـات الجمهوريـة اليمنيـة.

تم تعديل نظام البنك ليمارس اعماله بموجب قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة

- لعـب البنـك الاهـلي دورا كبـيرا في الحفـاظ عـلى العملـة مـن التدهـور عندمـا بـدأت المضاربـة بالعملـة بدايـة العـام 2020م وحافـظ عـلى اسـتقرار السـوق مـن خـلال المصارفـة وتوفـير العملـة الصعبـة لمسـتوردي المـواد الغذائيـة الاساسـية الـذي انعكـس عـلى الاسـعار وحافـظ عـلى التضخـم عنـد مسـتويات امنـه ومعقولـة.

- إيمانـاً مـن البنـك بأهميـة التعليـم الفنـي والمهنـي في تحريـك عجلـة التنميـة يقـوم البنـك بإعـداد دورات متخصصـة لطـلاب الجامعـات والمراكـز التعليميـة في مجـالات العلـوم المصرفيـة وتقنيـة المعلومـات مـن خـلال التدريـب العمـلي والمهنـي وتزويـد المتدربـين بالمهـارات العمليـة التـي تسـاعدهم عـلى تنميـة معارفهـم وخبراتهـم بمـا يواكـب متطلبـات سـوق العمـل.

- دعـم برنامـج (BRAVE) لريـادة الأعـمال بالتعـاون مـع وكالـة تنميـة المنشـآت الصغـيرة والأصغـر (SMPS) ضمـن نشـاط البنـك الإسـلامي للتنميـة (ICD) في اليمـن لدعـم قطاعـات الأعـمال المتوسـطة والصغـيرة في إطـار مـشروع اسـتمرارية الأعـمال خـلال سـنوات الأزمـة الحاليـة والـذي تـم تدشـينه في العـام 2016 باسـم مـشروع (BRAVE)، شـارك البنـك الأهـلي اليمنـي في هـذا مـع مجموعـة مـن المصـارف المحليـة في تنفيـذ هـذا التوجـه ويعتـبر البنـك الأهـلي اليمنـي البنـك التجـاري الوحيـد في هـذا المـشروع.

- المشـاركة في التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة: ارتبـط تأسـيس البنـك الأهـلي اليمنـي فـي العـام 1969 بنشـاط التنميـة الاقتصاديـة، حيـث يسـهم في تقديـم القـروض للسـكان وتمويـل النشـاطات الزراعيـة والصناعيـة والسـمكية وغيرهـا.

• اسـتطاع البنـك الأهـلي اليمنـي مـع عـدد محـدود مـن البنـوك المحليـة الاحتفـاظ بالكـوادر البشريـة وتوفـير فـرص عمـل جديـدة والانتظـام بـصرف المسـتحقات الشـهرية مـن مرتبـات وأجـور بخـلاف العديـد مـن المؤسسـات الماليـة التـي لجـأت إلى تخفيـض القـوى العاملـة نتيجـة للظـروف الاقتصاديـة التـي تمـر بهـا البلـد.

غسل الأموال هي جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من الجرائم الأصلية لغسل الأموال.
وينتج عن غسل الأموال أضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية كثيرة، تتأتى من نقل الأموال إلى الخارج في حين كان بالإمكان استثمارها في التنمية لتغذية الاقتصاد الوطني الذي تستفيد منه الدولة والمواطنين وتوظف هذه الأموال في مشاريع تمتص الأيدي العاملة وتساهم في الاستقرار، ويؤدي غسل الأموال إلى الركود الاقتصادي وخفض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عجز المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض القدرة الإنتاجية وتراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..

البنـــك الأهلـــي اليمنـــي أنموذجـــاً

باسمة الحنشلي *

ومن هنا توحدت الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فاكتسبت هذه الجهود أهمية متزايدة في معالجة المشاكل العالمية التي تهدد النظم المالية بالخطر.

وفيما يخص البنك الأهلي اليمني فهو يلتزم بالمشاركة في الجهود الدولية والقوانين والتعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، ومبادئ (Wolfsberg) ومتطلبات لجنة بازل (اعرف عميلك).

يطبق البنك الأهلي اليمني متطلبات القانون رقم (1) لسنة 2010 المعدل بأحكام القانون رقم (17) لسنة 2013 ولائحته التنفيذية وكذا تعليمات البنك المركزي اليمني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتحقيق هذا الغرض، وضع البنك دليل سياسات وإجراءات داخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يطبق على مستوى البنك.

ووفقاً لما تقتضيه الإجراءات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي اليمني والبنوك الخارجية تم تطوير آلية العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال إنشاء إدارة الامتثال والتي لها صفة رسمية تتمتع باستقلالية كاملة لتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بمتطلبات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تتمثل مهمتها في التأكد من أن البنك يمتثل للقوانين والأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية.

ويشمل برنامج الامتثال تطبيق مبادئ مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وذلك وفقا للقوانين والمعايير المحلية والدولية والتي تم ترجمتها في شكل سياسة خاصة بالبنك وتمثلت تلك المبادئ في الآتي:

- أولاً: مبدأ المنهج المستند إلى المخاطر:

يقوم البنك الأهلي اليمني بتحديد المخاطر المحتملة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعملاء، والمنتج، وقنوات الخدمة، والمناطق الجغرافية.

- ثانياً: مبدأ اعرف عميلك:

يقوم البنك الأهلي اليمني بتطبيق سياسة راسخة لـ«مبدأ اعرف عميلك» على مستوى البنك ككل، حيث يتم ادخال كافة بيانات العميل في قاعدة بيانات البنك.

- ثالثاً: تحديث البيانات:

يحرص البنك الأهلي اليمني بإجراء التحديثات اللازمة للبيانات والمعلومات والوثائق الخاصة التي قد تم الحصول عليها من قبل العميل، والقيام بإجراءات مراجعة دورية للسجلات الحالية للعملاء.

- رابعاً: الاحتفاظ بالسجلات:

يقوم البنك الأهلي اليمني بالاحتفاظ بالسجلات والبيانات والمستندات والمعلومات المتعلقة بتعاملات العميل سواءً كانت محلية أو دولية لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ إتمام المعاملة أو لفترة أطول عند الطلب من قبل السلطة المختصة.

- خامساً: الرقابة المستمرة:

يعمل البنك الأهلي على إجراء المتابعة الدقيقة والمستمرة للعمليات التي يقوم بها العملاء لفهم الأنشطة التي يقومون بها بما في ذلك مصادر أموالهم عند اللزوم، وذلك للتأكد من أنها تتوافق والمعلومات المتوافرة عن هويتهم وطبيعة أنشطتهم ودرجة مخاطرها، حيث أن المتابعة المستمرة تساعد البنك في معرفة عملائه ورصد النشاطات المشبوهة وغير الاعتيادية.

- سادساً: الإخطار والإبلاغ:

يلتزم البنك الأهلي بالإخطار إلى الوحدة عن أي عملية مالية أو مصرفية فور الاشتباه في أنها تتعلق بجريمة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو لارتباطها بالإرهاب أو الأعمال الإرهابية بما يشمل متحصلات الجرائم الأصلية، بغض النظر عن قيمة العملية، سواء تمت هذه العملية أم لم تتم.

- سابعاً: التدريب المستمر:

يحرص البنك الأهلي على وضع خطط وبرامج تدريبية مستمرة وملائمة سنوياً لتدريب المسؤولين والعاملين فيها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويهدف كل ذلك إلى حماية البنك من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع استغلاله كقنوات لتمرير ذلك النوع من العمليات المشبوهة أو أي أنشطة أخرى غير مشروعه بالإضافة إلى تعزيز سلامة القطاع المصرفي وحماية سمعته ونزاهته بما يكفل حماية عملائه.

* مديرة دائرة الامتثال في البنك الأهلي اليمني

بنك كل اليمنيين

Bank of all Yemenis..

@NBYBank.1969 @nbybank @nbybank National Bank of Yemen

www.nby.com.ye

البنك الأهلي اليمني ينظم فعالية بصنعاء حول دور البنوك اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نظم البنك الأهلي اليمني فعالية حول دور ومسئوليات البنوك اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

استعرضت الفعالية ورقتي عمل الأولى قدمها المدير التنفيذي للجنة الوطنية ل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القاضي رشيد المنيفي تناولت جهود اليمن في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة 2014 - 2020م فيما تضمنت الورقة الثانية التي قدمها رئيس وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي اليمني وديع السادة دور ومسؤوليات البنوك ال يمنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وآخر المستجدات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في مكافحة هذه الجريمة.

وفي الافتتاح أكد رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يوسف على زبارة اهمية التزام البنوك اليمنية بمبادئ وقواعد الحوكمة وبما يحقق مزاولة نشاطها بأسلوب أمن وسليم وفي إطار القوانين والأنظمة النافذة.

وشدد زبارة على أهمية الاهتمام الكامل بتقييم المخاطر التي تحيط بالبنوك اليمنية كون ذلك من المتطلبات الأساسية لتنفيذ القانون ولمعرفة مدى ما تواجهه البنوك من مخاطر تتعرض لها نتيجة تعاملاتها مع العملاء سواء كانوا أفراداً أو شخصيات اعتبارية.

واشار إلى ضرورة الاهتمام بتدريب الموظفين في البنوك ووضع البرامج التدريبية التخصصية بغرض إكساب العاملين فيها مهارات التعامل مع العملاء والحرص على استيفاء كافة البيانات وتلافي مخاطر جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وحث على أهمية إخطار وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني عن حالات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب كون عملية الإخطار إحدى اهم الالتزامات الأساسية التي يفرضها القانون واداة قياس فعالة لمدى فاعلية تطبيق القانون على ارض الواقع .

وتطرق إلى الجهود الدولية والمحلية في مكافحة هذه الجرائم ومواجهة مخاطرها المختلفة من خلال جملة من المعايير والاتفاقيات الدولية وإيجاد آنظمة فعالة لمكا فحتها .

واستعرض زيارة جهود اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتبارها الصوت الذي يعبر عن الجمهورية اليمنية ودورها في رسم السياسات العامة وتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ودعا إلى أهمية دراسة دور ومسئوليا ت البنوك اليمنية والخروج بتوصيات من شأنها تفعيل دور البنوك في مكافحة هذه الجرائم باعتبارها من أهم المؤسسات المالية العاملة في البلاد.

من جانبه استعرض وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الرقابة على البنوك سامي السياغي جهود البنك المركزي اليمني قي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال جملة من الاجراءات والخطوات وإنشاء وحدة غسل الأموال كاهتمام لحماية الدولة من جرائم الاحتيال التي تتطور مع التطورات التي يشهدها العالم.

ولفت إلى أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم الخطيرة التي تؤثر على النظام المالي والمصرفي والاقتصادي وتمتد آثارها إلى الجوانب المختلفة .

وأشار إلى أن إدراج اليمن في قائمة البيان العام شكل تحدياً قاد إلى إغلاق كافة الحسابات مع أميركا والدول الأوروبية، الأمر الذي فرض على كافة البنوك اليمنية إنشاء إدارات الامتثال لكي لا تكون اليمن محصورة في زاوية معينة.. مؤكدا نجاح اليمن في ذلك وباتت الكثير من البنوك اليمنية تمتلك العديد من الكوادر المؤهلة وظهرت أعداد من خريجي الكامز في العديد من البنوك اليمنية.

وأكد السياغي أن مكافحة هذه الجريمة لا ينحصر على البنوك وإنما هناك دور مهم يجب أن تقوم به شركات الصرافة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكافة الاجهزة المعنية من أجل حماية المواطنين من التعرض للاحتيال.

من جهته أشار ممثل جمعية البنوك اليمنية أكرم الجرموزي إلى أن الجمعية تؤمن بأهمية تعزيز إجراءات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك والذي يعد عامل النجاح الأول لتحسين سمعة القطاع المصرفي اليمني وتحفيز البنوك والمؤسسات المالية الدولية على استعادة الروابط مع البنوك والمؤسسات المالية اليمنية.

وشدد على ضرورة رفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية وبين مؤسسات القطاع المالي والمصرفي ، وتضامنهم جميعا في تحمل مسئولية تنقية القطاع المالي والمصرفي من أية شوائب تسيء إلى الدور الذي يضطلع به في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويؤثر على علاقاته بالمؤسسات المالية الدولية.

واستعرض جهود البنوك في مكافحة غسل الا موال وتمويل الارهاب من خلال تطوير منهج مستند على المخاطر ، لمراقبة العمليات المالية بما يتناسب مع نوع النشاط ونوع العمليات المصرفية ونوع العملاء وتطبيق حزمة من السياسات والاجراءات المستندة على القوانين والمعايير الدولية.

بدوره اكد المدير العام التنفيذي للبنك الأهلي اليمني الدكتور محمد يحيى غوبر أن البنك الأهلي يعمل كل ما بوسعه للوصول إلى الالتزام بأعلى معايير مكافحة الجريمة المالية التي تشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الرشوة والفساد والتحايل وغيرها من أفعال الجريمة الواقعة تحت طائلة العقاب .

ولفت إلى أن قواعد البنك تقضي بأن يتقيد كل موظفيه بهذه المعايير ..

مشيرا الى أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الجرائم المنظمة التي تقوم على هدم اقتصاديات الشعوب .

ودعا الجميع إلى العمل لمواجهة هذه الجرائم بكافة الأطر القانونية والتشريعية والرقابية

وفي ختام الفعالية تم تكريم رئيس اللجنة ا لوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجمعية البنوك اليمنية ومسؤولي وحدات الامتثال والالتزام في البنوك اليمنية.

حضر الفعالية مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبدالغني السماوي وعدد من المسئولين في البنوك اليمنية.

برامج التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني..

برنامج «بناء نظام حوافز لمنح التمويلات والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (2)

لقد استعرضنا في مقالاتنا السابقة الوضع الذي يعيشه القطاع المصرفي اليمني بناءً على الدراسات التحليلية والتشخيصية للبيئة المصرفية والتي توصلت إلى أن القطاع المصرفي اليمني يعاني من وجود اختلالات مزمنة تدفع إلى ضرورة الحاجة إلى التغيير والتطوير، وتم تحديد عدد من الفجوات الإستراتيجية في هذا القطاع الهام مما يتطلب تحركات إستراتيجية تفضي إلى تصميم وتنفيذ برامج خاصة لردم هذه الفجوات الإستراتيجية وبحيث يتم التعامل مع هذه البرامج كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة نظراً لأن كل هذه البرامج ترتبط وتتكامل مع بعضها البعض.

عبده أحمد الصياد *

وقد تناولنا في مقالنا السابق تفاصيل البرنامج الأول من برامج التغيير والتطوير «برنامج جذب الموارد المالية والمدخرات الوطنية»، وسنتناول في هذه المقالة تفاصيل البرنامج الثاني من برامج التغيير والتطوير «برنامج بناء نظام حوافز لمنح التمويلات والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» وذلك للمساهمة في معالجة إحدى الفجوات الإستراتيجية والمتمثلة في (تدني دور البنوك في مجال التنمية الاقتصادية في البلد).

ويهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتخفيض حدة الفقر وخفض معدلات البطالة وتعظيم الناتج المحلي وذلك من خلال تقديم محفزات تدفع البنوك للتوسع في الإقراض والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترفع البنوك نسبة توظيف مواردها في مجال تمويل هذه المشروعات، فقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو طوق النجاة لأي اقتصاد، وهو بذرة أساسية للمشروعات الكبيرة ومن خلالها يتم إعداد صف ثانٍ من رجال الأعمال المستثمرين، ومن هنا تنبع أهمية وضع الحلول ومعالجة المشكلات التي تواجه تنامي هذا القطاع في اليمن وعمل المحفزات المناسبة لما له من دور بارز ومحوري في النمو الاقتصادي للبلد ومحركاً رئيسياً للاقتصاد وخلق فرص العمل.

إن تحويل هذا البرنامج إلى واقع ملموس يتطلب قيام الجهات ذات العلاقة بمجموعة من النشاطات والسياسات والإجراءات والمشاريع أهمها:

- تطوير السياسات النقدية والمالية لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد عموماً، وبحيث تتكامل السياسة المالية والنقدية معاً بشكل فاعل، لكن عملية التطوير والتغيير لهذه السياسات تبدأ أولاً من رفض الوضع الحاضر، ونشير بهذا الخصوص إلى سياسة أذون الخزانة والتي أدت إلى إحجام أو تدني اهتمام البنوك في منح التمويلات والقروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي فإن هذا الوضع يتطلب التخلص التدريجي من سياسة أذون الخزانة ، يترافق ذلك مع تخفيض أو إعفاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والجمارك ومنحها محفزات استثمارية وتسهيلات مناسبة وكافة أشكال الدعم يتم تضمينها في السياسات المالية والاقتصادية للبلد
- إلزام البنوك بتهيئة وإعداد وتجهيز بيئتها الداخلية بما يؤدي إلى تحسين قدرتها على التعامل مع تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بكفاءة وفاعلية، ومن هذه التجهيزات استحداث وحدات إدارية في هيكلها التنظيمي بمسمى إدارة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع ضرورة تدريب الكوادر والعاملين في هذه الإدارات تدريباً نوعياً ومتخصصاً في هذا المجال وحصول العاملين في هذه الإدارات على شهادات مهنية في مجال التمويل والإقراض مثل شهادة مقرض معتمد (CLBB)وغيرها من الشهادات المهنية، هذا على مستوى البنوك، أما على مستوى الدولة فيمكن استحداث وزارة بمسمى (وزارة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) تعمل على اعداد خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة للنهوض بهذا القطاع الحيوي يتم من خلالها تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذا دفع التشريعات المواتية لهذه المشاريع إلى الأمام وإقامة شراكات مع المؤسسات والمنظمات من أجل إيجاد برامج لدعمها وتوفير الخبرات ورعاية أنشطتها ذات الصلة وجمع ونشر المعلومات عن هذا القطاع، والدخول في مفاوضات مع مؤسسات عالمية للحصول على خطوط تمويلية بشروط ميسرة يستفيد منها قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن، ونشير بهذا الخصوص إلى عدد من نوافذ التمويل المتاحة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية مثل (المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي، الصندوق العربي للإنماء، المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.. الخ .
- إنشاء محافظ استثمارية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإلزام البنوك بتوظيف نسبة محددة من محفظتها التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وانشاء مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة تابعة لها، كما يتم العمل على إيجاد محفزات للبنوك من خلال

البنـك المركـزي اليمنـي والحكومـة لتشـجيع زيـادة التمويـل للمشروعـات الصغيـرة والمتوسـطة عـبر منـح هـذه البنـوك تسـهيلات ومميـزات مرتبطـة بحجـم تمويلها لهـذه المشروعـات ومـن هـذه المحفـزات ، إعفـاء القـروض والتمويـلات المقدمـة مـن نسـبة الاحتياطـي الإلزامـي المقـررة عـلى الودائـع، والإعفـاء أو التقليـل مـن نسـبة المخصصـات عنـد احتسـاب المخاطـر لتمويـلات هـذه المشـاريع ، واسـتحداث جائـزة سـنوية بمسـمى (جائـزة الاقتصـاد اليمنـي) لأفضـل بنـك في اليمـن يدعـم المشـاريع الصغـيرة والمتوسـطة، ويـتم اختيـار البنـك وفقـاً لمعايـير محـددة ، وكـذا مسـاهمة الحكومـة اليمنيـة في رأسـمال صناديـق كفالـة التمويـلات أو رأسـمال شركـة ضـمان مخاطـر الائتـمان، بحيـث يتـم الاكتتـاب في هـذا الصنـدوق الجانـب الحكومـي بنسـبة 80%، والبنـوك بنسـبة 20%، وبحيـث يضمـن هـذا الصنـدوق نسـبة 80% مـن قيمـة التمويـل والقـروض ونسـبة 20% المتبقيـة مـن القـرض والتمويـل يقـوم البنـك المعنـي باسـتيفاء الضمانـات التجاريـة أو الضمانـات المتبادلـة مـن أصحـاب المشـاريع لبعضهـم البعـض ، وكـذا إيجـاد قطـاع مسـاند للبنـوك مثـل شركات تأجـير تمويليـة، وإيجـاد السـجل العينـي لتفعيـل التأجـير التمويـلي، وتشـجيع شركات التأمـين لتقديـم خدمـة التأمـين عـلى القـروض والتمويـلات.

● اقامـة شراكات وعلاقـات تشـبيك وتعـاون مثمـرة لمسـاندة قطـاع المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة بـين الجهـات ذات العلاقـة (البنـوك وزارة الشـباب والجامعـات، والهيئـة العامـة لتنميـة المشـاريع الصغـيرة، ووكالـة تنميـة المشروعـات الصغـيرة، الغرفـة التجاريـة، ونـادي الأعـمال اليمنـي.. الـخ)، مـن أجـل مسـاعدة الشـباب الجـدد عـلى تأسـيس مشـاريعهم مـن خـلال، عمـل قاعـدة بيانـات بدراسـة الجـدوى الاقتصاديـة النموذجيـة لعـدة مشـاريع ويمكـن إعدادهـا مـن خـلال شركات متخصصـة في التأهيـل الائتـماني للمشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة ، وعمـل دورات تدريبيـة للشـباب حـول كيـف تؤسـس مشروعـك بحيـث يصبـح قـادراً عـلى إعـداد البيانـات والمعلومـات التـي تطلبهـا البنـوك أو يتـم إقنـاع بهـا الشريـك المـول لهـذا المـشروع ، كـما يمكـن اسـتهداف اختيـار مشـاريع تنـدرج تحـت القطـاع الاقتصـادي النشـط عـلى مسـتوى كل محافظـة ويتمتـع هـذا المـشروع بمزايـا نسـبية ، ويمكـن اسـتهداف اختيـار مشـاريع خاصـة لخريجـي الجامعـات، خصوصـاً الكليـات والتـي تكـون مخرجاتهـا (مهنيـين) مثـل كليـات (الطـب والهندسـة والمحاسـبين والمحامـين.. الـخ) بحيـث يتـم إلحاقهـم أولاً بـدورات تدريبيـة حـول كيـف يؤسسـون مشـاريعهم المسـتقبلية وبهـذا سـيتم التخفيـف عـلى الحكومـة مـن أعبـاء التوظيـف ويصبـح هـؤلاء الشـباب مـلاكاً لهـذه المشـاريع ممايعـود بالنفـع عـلى البلـد وزيـادة الناتـج المحـلي وانخفـاض البطالـة ومحاربـة الفقـر.

* عضو مجلس إدارة جمعية البنوك
Alsayyad73@gmail.com

تقرير حكومي: 6.3 تريليونات ريال حجم الدين العام الداخلي

ارتفـع الديـن العـام الحكومـي الداخـلي في اليمـن إلى 6.342 مليـار ريـال وبمـا نسـبته 100,4% مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي للعـام 2019.

وقـال التقريـر الصـادر عـن وزارة التخطيـط والتعـاون الـدولي قطـاع التوقعـات الاقتصاديـة -حصلـت المصـارف عـلى نسـخة منـه- إن الديـن العـام الداخـلي وصـل إلى مرحلـة الخطـر، حيـث لجـأت الحكومـة إلى الديـن الداخـلي نتيجـة اسـتمرار ارتفـاع العجـز في الموازنـة العامـة للدولـة خـلال العـام 2019، وكان الديـن العـام المحـلي في العـام 2014 لم يتجـاوز 3.180 مليـار ريـال، الأمـر الـذي رفـع تكاليـف خدمتـه، حيـث بلغـت نسـبة مدفوعـات الفوائـد في العـام 2019 حـوالي 99.1% مـن إجـمالي الايـرادات، و46.7% مـن اجـمالي النفقـات.

ويؤكـد التقريـر الحكومـي أن الـصراع القائـم نتـج عنـه العديـد مـن التحديـات المترتبـة في مجـال الماليـة العامـة أبرزهـا تدهـور المـوارد العامـة وعـلى رأسـها مـوارد النفـط والغـاز ومـوارد المطـارات والموانـئ والمنافـذ البريـة والبحريـة والجويـة، ووضـع القيـود عـلى عمليـات الاسـتيراد والتصديـر، فضـلاً عـن الدمـار الـذي طـال البنيـة التحتيـة كالطرقـات والمرافـق التعليميـة والمشـاريع الصناعيـة والزراعيـة والخدميـة سـواء في القطـاع العـام أو في القطـاع الخـاص، وهـو مـا أدى بالمحصلـة إلى تدهـور كبـير في جميـع مصـادر وحجـم الإيـرادات العامـة للدولـة.

كـما أدى الـصراع إلى توقـف أنشـطة العديـد مـن الوحـدات الاقتصاديـة وبالتـالي توقـف إيراداتهـا وتوقـف مـا كانـت تتحصـل عليـه الخزينـة العامـة مـن فائـض نشـاط تلـك الوحـدات، بـل أدى ذلـك إلى تحمـل الخزينـة العامـة لالتزامـات جديـدة لتغطيـة نفقـات تلـك الوحـدات ومرتبـات موظفيهـا.

وبـين التقريـر الحكومـي أن عجـز الموازنـة العامـة أصبـح سـمة ملازمـة للوضـع المـالي للدولـة، بسـب انهيـار الإيـرادات العامـة جـراء الـصراع، وبالتـالي توسـع فجـوة الموازنـة إلى درجـة عـدم كفايـة المصـادر المتاحـة لتمويلهـا، وهـو مـا جعـل الحكومـة تلجـأ إلى تعليـق وتأجيـل الكثـير مـن النفقـات بمـا فيهـا المرتبـات والأجـور وخدمـة الديـن العـام المحـلي والخارجـي وغـيره، ولـذا فقـد اتسـمت فـترة الخمـس السـنوات الماضيـة بعجـز مرتفـع وغـير مسـبوق تجـاوز بكثـير الحـدود الآمنـة المتعـارف عليهـا دوليـاً، حيـث بلغـت نسـبته حـوالي (14.7%، و 14.5%، و7.9%، و7.5%، و9.6 %) مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي الاسـمي خـلال الأعـوام (2015، و2016، و2017، و2018، و2019) عـلى التـوالي.

وكان تقريـر وزارة التخطيـط قـد أوضـح أن الخسـائر الاقتصاديـة بمـا تسـمى تكلفـة الفرصـة الضائعـة وهـي الفاقـد في قيمـة إنتـاج المجتمـع مـن السـلع والخدمـات في الناتـج ولا تشـمل حجـم الأضرار التـي لحقـت بالاقتصـاد جـراء الـصراع، والتـي تتطلـب تنفيـذ مسـح شـامل لتقييـم الأضرار بصـورة أكـثر دقـة وموضوعيـة. ويتوقـع التقريـر الحكومـي أن تكـون أكـثر بكثـير مـن التقديـرات الأوليـة، حيـث توقـع الخسـائر التراكميـة في الناتـج المحـلي الإجـمالي الحقيقـي المحتسـبة بصـورة أوليـة أن تصـل إلى نحـو 93.4 مليـار دولار خـلال الخمـس السـنوات الأولى مـن الحـرب.

البريد اليمني
Yemen Post

نقل الطرود والبضائع من الباب إلى الباب

8008008
www.post.ye
postyemen

6 من المتدربين والمتدربات العاملين في البنوك اليمنية يحصلون على شهادة الـ CAMS

حصل 6 من المتدربين والمتدربات اليمنيين على شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS، الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية، بالتعاون مع جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال - أمريكا.

تلقى المتدربون والمتدربات العديد من المعارف والمهارات في المواضيع المتعلقة بمخاطر وطرق غسل الأموال وبرامجها والمعايير الدولية لمكافحتها وكيفية إجراء عمليات التحقيق فيها.

صادق محمد غلاب
البنك المركزي اليمني

جمال عبدالكريم عثمان
البنك المركزي اليمني

محمد عتيق يحيى العصري
البنك المركزي اليمني

عبده نجيب عبده نعمان
بنك الكريمي للتمويل الأصغر

إياد طاهر السروري
بنك الكريمي للتمويل الأصغر

باسمة صالح الحنشلي
البنك الأهلي اليمني

شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS

تعد شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS Certified Anti-Money Laundeering Specialist Cams، بأنها أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، حيث تعطي لحامليها صفة المتخصص الملم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر له الأدوات اللازمة، لتطوير مهاراته وخبراته المهنية وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة التي تحتاج إلى «مسؤولي التزام» مثل المصارف والجهات المالية. وتم تصميم برنامج مراجعة الشهادة المهنية «الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال» بشكل أساسي للمهنيين الاخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال بالولايات المتحدة الامريكية.

ويعزز هذا البرنامج الاستراتيجي تطور المسار الوظيفي عن طريق تعزيز الثقة في التعامل مع التحديات الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال.

ويستهدف هذا البرنامج التدريبي المهنيين العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال والراغبين في الحصول على شهادة الـ«كامز» وكافة الموظفين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية وموظفي ومديري الالتزام وموظفي الإدارات الضبطية والرقابية.

المحاور العلمية للبرنامج التدريبي

يقدم المعهد برنامج التأهيل لشهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال باللغة العربية باستخدام المحتوى العلمي المعتمد من جمعية الاخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال أمريكا وفقاً لأحدث التغييرات المعتمدة.

-1 مخاطر وطرق غسل الأموال.
-2 المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.
-3 برامج مكافحة غسل الأموال.
-4 إجراء ودعم عملية التحقيق.

الجهة المانحة للشهادة

تُعد جمعية الاخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال بالولايات المتحدة الامريكية بأنها الجهة المانحة لشهادة «الاخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال» وهي الجهة الرائدة عالمياً من حيث القدرة على تأهيل وتدريب الأفراد ذوي الكفاءة في مجال مكافحة غسل الاموال للحصول على هذه الشهادة وهي أرفع شهادة في هذا المجال.

ثقافة مصرفية

أهمية ومزايا فتح حساب مصرفي

أصبح من الضروري أن يمتلك كل شخص حساباً مصرفياً، حيث باتت الحسابات المصرفية ضرورة من الصعب الاستغناء عنها في حياة الأفراد في كل مكان في العالم لما تقدمه من خدمات ومزايا تعين الأفراد على إدارة شؤونهم المالية بكل يسر وسهولة.

خلال العقود الماضية كانت الحسابات المصرفية ضئيلة ولا يؤمن بأهميتها إلا القليل، لكن مع التطورات التي يشهدها العالم باتت هذه الحسابات ذات أهمية بالغة في تعاملات الناس، لذا فمن الصعب الآن أن تجد من لا يؤمن بأهمية امتلاك حساب مصرفي، بل إن الجميع يبادر إلى فتح حساب مصرفي من أجل الاستفادة من مزاياه.

ومن مزايا فتح حساب مصرفي:

- الشعور بالأمان: التقليل من احتمالية ضياع أموالك.
- توفير الوقت والجهد: استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية التي يتيحها المصرف من خلال قنواته الإلكترونية المختلفة لسداد قيمة غالبية الفواتير وتحويل الأموال، والاستفادة من بطاقات الائتمان.
- الحصول على القروض: تقدم البنوك العروض لعملائها ومن خلال حسابك يمكنك الحصول على هذه القروض.
- إدارة أموالك بشكل أفضل: متابعة نفقاتك الشهرية من خلال كشف حساب البنك.
- تسهيل المعاملات المالية: إمكانية سداد أو استلام مبالغ مستحقة من خلال دفتر الشيكات أو التحويلات المصرفية، أو التعاملات الالكترونية.
- استلام الراتب: بعض الشركات تقوم بسداد أجور موظفيها من خلال التحويلات المصرفية.
- الاستفادة من الخصومات والعروض: الحصول على برامج مكافآت وخصومات وسحوبات التي توفرها المصارف.

جمعية البنوك اليمنية

دع عنك عناء البحث عن بيئة مواتية لتدريب كوادرك

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

نؤهل مواردك البشرية

قاعة تدريب:

- تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب من ٤٠ إلى ٧٠ شخصاً، مجهزة بكافة الوسائل وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.
- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية
هاتف: ٥٧٠٠٨٨/٩-٠١ - فاكس ٢٤٢٣٠٥-٠١
www.yemen-yba.com

في شهر أكتوبر من العام 2019 قدرت الأرقام خسائر العالم من عمليات القرصنة بنحو 6 تريليونات دولار، بحلول العام الجاري 2021، مقابل 3 تريليونات دولار في عام 2015، وهو رقم يزيد عن أرباح تجارة المخدرات في العالم.

وبعدها رصدت مؤسسات رسمية أرقاماً متباينة حول حجم الضرر الواقع على الاقتصاد الأميركي، الأكبر في العالم، جراء عمليات القرصنة.

خسائر العالم من هجمات القرصنة..

الاقتصاد العالمي يخسر تريليونات الدولارات سنوياً بسبب القرصنة الإلكترونية (Getty)

وكشفت تقارير منظمة التعاون الاقتصادي وغرفة التجارة الأميركية أن القرصنة عبر الإنترنت تكلف الاقتصاد وحده نحو 30 مليار دولار سنوياً، لكن شركة فورستر الأميركية للأبحاث رفعت خسائر الشركات الأميركية وحدها من التجسس بنحو 500 مليار دولار سنوياً، حيث سرق القراصنة حقوق الملكية الفكرية وخطط التطوير والأبحاث وبيعها لشركات منافسة مقابل ملايين الدولارات.

وفي الاتحاد الأوروبي تبدو أزمة القرصنة ملحوظة ومقلقة جداً، إذ تخسر دوله نحو 60 مليار يورو سنوياً في 13 قطاعاً اقتصادياً.

وبحسب تقارير فإن اختراق البريد الإلكتروني للشركات، كما حدث في الولايات المتحدة وغيرها مؤخراً، يعد أحد أكثر أنواع الهجمات الإلكترونية شيوعاً، والتي يقول مكتب التحقيقات الفيدرالي إنها تتسبب في خسائر بقيمة ما يقرب من 9 مليارات دولار سنوياً.

لكن هذه الأرقام باتت متواضعة ومرشحة للتصاعد السريع مقارنة بحجم التطور والتأثير الذي تشهده عمليات القرصنة حول العالم في ظل تفشي جائحة كورونا، والحرب التجارية والاقتصادية الشرسة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وفي مقدمتهم الصين وأوروبا، وتوقعات بزيادة حدة الخلافات بين واشنطن وبكين، وواشنطن وموسكو في فترة حكم جو بايدن، والتوسّع المرتقب في عمليات البيع والتجارة الإلكترونية، والعمل من المنزل وعن بعد، وطفرة استخدام بطاقات الدفع الإلكتروني في الحصول على السلع والخدمات عبر الإنترنت.

وفي ظلّ الحروب الاقتصادية الشرسة وتأثيرات جائحة كورونا باتت القرصنة الإلكترونية خطراً يداهم الاقتصاد العالمي ويزعج الحكومات وكبريات الشركات، ومعها باتت تكلفتها تتصاعد يوماً بعد يوم لدرجة قد تفوق كثيراً كلفة الحروب والأوبئة والنزاعات العرقية، وبشكل يمثل خطراً على الملكية الفكرية وقطاعات الصناعة والإنتاج وفرص العمل والموارد البشرية والتجارة الدولية.

قبل أيام، أعلنت شركة مايكروسوفت الأميركية أن مجموعة قرصنة مدعومة من الحكومة الصينية شنت هجوماً على نظام تشغيل تابع لها من أجل استهداف منظمات وشركات أميركية، وأن الصين حاولت عبر الهجوم سرقة معلومات من عدد من الأهداف في الولايات المتحدة، بما فيها جامعات وشركات قانون، فضلاً عن أبحاث متعلقة بأمراض معدية.

وعربياً، تمكّنت مجموعة من الهاكرز من اختراق 263 حساباً في الكويت عبر تطبيق "واتساب" خلال الأيام الماضية، حيث تتعلّق الحسابات المخترقة بمؤسسات اقتصادية وبنوك وشركات استثمارية كبرى كانت ضمن قائمة المستهدفين من الهاكرز الذين تكمنوا من الاستيلاء على ما يقرب من 1.5 مليون دولار.

كذلك تمكن الهاكرز من الاستيلاء على حسابات نواب برلمان سابقين وحاليين وشخصيات سياسية واقتصادية ومصرفية وأساتذة بجامعة الكويت، كما تعرض المئات من الكويتيين في أوقات سابقة إلى عمليات قرصنة كبيرة غالبيتها تأتي من الدول الآسيوية وشمال أفريقيا للاستيلاء على أموال الكويتيين. والملفت أن هذا الاختراق الواسع حدث رغم تخصيص البنوك الكويتية نحو مليار دولار لحماية أنظمتها من الاختراق، عبر تطوير البنية التحتية للأنظمة الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي وبرامج الحماية المعمول بها.

وكلنا نذكر ما أعلنته وكالة الأمن الإلكتروني وأمن البنية التحتية الأميركية في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي عن أن الوكالات الحكومية وكيانات البنية التحتية الحيوية ومؤسسات القطاع الخاص استُهدفت من "جهة فاعلة متقدمة خطرة"، منذ شهر مارس/ آذار 2020، وكانت وزارات الخزانة والتجارة والطاقة والأمن الداخلي والدفاع الأميركية من بين الأهداف التي تعرضت للاختراق. كما أعلنت شركة الأمن السيبراني التي استطاعت تحديد الاختراق الواسع للوكالات الحكومية عن تضرّر 50 مؤسسة بشكل بالغ.

مخاطر عمليات القرصنة تتزايد يوماً بعد يوم في ظل جائحة كورونا والحروب الاقتصادية وتنامي الثورة التكنولوجية والعملات الرقمية، ومن المتوقع أن تزداد وتيرتها مع حرص حكومات العالم على عودة النشاط للاقتصاد بشكل سريع لتعويض ما خسرته الدول تحت الجائحة، ولذا فإن العالم مطالب بالتحرك سريعاً لمواجهة تلك الجريمة، خاصة بعد أن أصبح الهاكرز أكثر خطورة على المؤسسات المالية والمصرفية من أي وقت مضى.

التحرك ليس فقط عبر تشديد القوانين وتجريم عمليات النصب والقرصنة الإلكترونية، لكن عبر تطوير أسلحة الذكاء الاصطناعي لمواجهة التهديدات التكنولوجية المتطورة ومنها القرصنة.

المصدر- العربي الجديد

جمعية البنوك اليمنية

قائمة بالبنوك العاملة في اليمن- محدثة في ١ يناير ٢٠٢١

(الترتيب بحسب سنة تأسيس كل مجموعة)

م	البنك	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك المركزي اليمني	حكومي	يمني	1971

البنوك التجارية التقليدية

م	البنك	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	مختلط	يمني	1962
2	البنك الأهلي اليمني	حكومي	يمني	1969
3	يونايتد بنك لمتد	خاص	فرع لبنك أجنبي- باكستاني	1971
4	البنك العربي المحدود	خاص	فرع لبنك أجنبي- أردني	1972
5	بنك اليمن والكويت	خاص	يمني	1979
6	بنك اليمن الدولي	خاص	يمني	1980
7	مصرف الرافدين	حكومي	فرع لبنك أجنبي- عراقي	1982
8	بنك التسليف التعاوني والزراعي	حكومي	يمني	1982
9	البنك التجاري اليمني	خاص	يمني	1993
10	بنك اليمن والخليج	خاص	يمني	2001
11	بنك قطر الوطني	حكومي	فرع لبنك أجنبي- قطري	2007

البنوك الإسلامية

م	البنك	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	خاص	يمني	1995
2	بنك التضامن	خاص	يمني	1996
3	بنك سبأ الإسلامي	خاص	يمني	1997
4	مصرف اليمن البحرين الشامل	خاص	يمني	2002
5	بك الكريمي الإسلامي	خاص	يمني	2010

الفروع الإسلامية

م	البنك	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	كاك بنك الإسلامي	حكومي	يمني	2010
2	البنك اليمن والكويت (الإسلامي)	خاص	يمني	2010
3	البنك اليمني للإنشاء والتعمير (الإسلامي)	مختلط	يمني	2014
4	البنك الأهلي اليمني (الإسلامي)	حكومي	يمني	2017

البنوك المتخصصة

م	البنك	الملكية	الجنسية	سنة التأسيس
1	بنك التسليف للإسكان	حكومي	يمني	1977
2	بنك الأمل للتمويل الأصغر	مختلط	يمني	2008

خلي التواصل دائم

بـ 2000
ريـــال فقط

مزايـــا ماكس

لمشتركي الدفع المسبق

200
رســالة
لجميع الشبكات
المحلية

600
ميجـــا
رصيد انتـرنـت

500
دقـيقة
داخـل الشبكة

للتفعيل اتصل على 333

- صلاحية 30 يوم - رصيد تراكمي
- السعر شامل الضريبة
- يمكنك تفعيل الباقة عبر تطبيق ريال موبايل
- لمزيد من المعلومات ارسل مزايا ماكس لـ 123 مجانا

Yemen Mobile
يمن موبايل
معنا .. إتصالك أسهل

مع نقاط البيع

إستغني عن حمل النقود

وتسوق بإبتسامة

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد